

تعد مشكلة تسرب النفط من الناقلات واحدة من أهم المخاطر الهندسية التي يجب دراستها ودراسة الآثار الضارة الناتجة عنها. إن مشكلة تسرب النفط من الناقلات تتركز في تلوث المياه وتعرض الكثير من الكائنات البحرية لآثار ضارة على المدى القريب والبعيد. كما أن مشكلة تسرب النفط وتحطم الناقلات ليس لها أثر بيئي وحسب، بل لها عامل اقتصادي يتركز في أن كثيراً من البشر يعتمدون على الصيد كعامل أساسي، ويعتبرون الأسماك كمصدر رئيسي للغذاء. كما أن مشكلة تسرب النفط تؤثر على حركة السياحة، ومشكلة التلوث الكيماوي الناتج عن عملية التسرب له آثار على صحة الإنسان على المدى البعيد، كذلك فإنها تعد من المشكلات التي تؤثر على اقتصاديات صناعة النفط. إن الخطر الحقيقي في مشكلة تسرب النفط هو أن الآثار الناتجة عنها قد يمكن التقليل منها إلى حد ما، ولكن لا يمكن تلافي الآثار الناتجة عنها كلّياً. إن الآثار الناتجة عن تسرب النفط من الناقلات لها تأثيراتها على كل من الثروة البحرية والحياة البشرية وصناعة السياحة، والخطر ينبع أساساً عن تجمع وتكون مركبات عضوية ضارة نتيجة تسرب النفط واحتلاطه بالمياه ليطفو فوق سطح الماء، وهنا تكون البقع النفطية التي تسبب في تصاعد الأبخرة السامة، والتي تنتقل بواسطة الرياح من مكان لآخر.

يتعرض البحث إلى دراسة وتحليل تسرب النفط من الناقلات وأسباب حدوث التسرب وعلامات الإنذار المبكر، وأسباب القصور الذي أدى إلى حدوث الأزمة، كما يتعرض البحث لأهم حوادث تسرب النفط والطرق التي تم اتباعها في التعامل معها، بغية الوصول إلى أفضل الأساليب في عملية تحليل وإدارة المخاطر الناتجة عن تسرب النفط ووضع السيناريو الأمثل للتغلب على الأزمة.

ويتعرض البحث أيضاً لتعريف الرصد الذاتي وعلاقته بعملية الإدارة البيئية وأهم الأهداف الواجب تحقيقها من تطبيق هذا النظام، سواء في دعم عمليات التشغيل أو التعامل مع المخاطر، كما يتعرض البحث لمقارنة بين عملية

الرصد الذاتي وكل من التفتيش والسجل البيئي، ووظيفة كل منها وما يلعبه تطبيق نظام الرصد الذاتي من دور مكمل لكل منها. ثم يتعرض البحث لكيفية تطبيق الرصد الذاتي في قطاع النفط؛ بهدف إدارة المخاطر المتعلقة بهذا القطاع الحيوي، أثناء عمليتي رصد التشغيل ورصد الالتزام البيئي.

كما يتعرض البحث لخطة الطوارئ المقترحة والمؤشرات الخاصة بعملية الرصد الذاتي، وأهم مدخلات وخرجات عملية الرصد الذاتي لإحدى المنشآت النفطية المقترحة. ثم يتعرض البحث لمخرجات عملية الرصد الذاتي وأساليب التعامل مع البيانات وإعداد التقارير، وينتهي البحث بالتوصيات الخاصة بضرورة تطبيق هذا النظام لإدارة المخاطر المتعلقة بالمشروعات الهندسية عامة والإدارة البيئية بصفة خاصة. ومن هنا تبرز أهمية دراسة المخاطر الناتجة من هذه الأزمة ومحاولة منعها بقدر الإمكان، وجعل حدوثها نادراً وفي حالة حدوث الأزمة يجب التقليل من حجم الكارثة.

وهذا ما تم دراسته في البحث عن طريق تطبيق نظام الرصد الذاتي؛ لمنع حدوث الأزمة وتحديد العوامل الأساسية في سينario الأزمة.

مقدمة

الفصل الأول

التسرب النفطي وأثاره

للنفط تأثير ملحوظ على الناحية البيئية والاجتماعية، وخاصة الحوادث والنشاطات الروتينية، التي تصاحب إنتاجه وتشغيله مثل تولد النفايات الملوثة أثناء عملية الحفر والإنتاج. كما أن استخراج النفط عملية مكلفة وأحياناً ضارة بالبيئة، على الرغم من أن العلماء أشاروا في عام 1981م إلى أن أكثر من 70% من الاحتياطي العالمي يصاحبه ترشحات كبيرة؛ أي إنه لا يستلزم الإضرار بالبيئة لاستخراجه، وعديد من حقول النفط تم العثور عليها نتيجة للتسريب الطبيعي. كما أن استخراج النفط بالقرب من الشواطئ يزعج الكائنات البحرية ويؤثر على بيئتها. كما أن استخراج النفط قد يتضمن الكسح الذي يحرك قاع البحر؛ مما يقتل النباتات البحرية التي تحتاجها الكائنات البحرية للحياة. كما أن نفايات الزيت الخام والوقود المقطر التي تنتشر من حوادث ناقلات النفط أثرت على العلاقة التبادلية بين الكائنات الحية (بموت أحد هذه الكائنات) كما حدث في ألاسكا، وجزر غالاباجوس، وإسبانيا، وعديد من الأماكن الأخرى. [1]

ومثل أنواع الوقود الحفري الأخرى، يتسبب حرق النفط في انبعاث ثاني أكسيد الكربون للغلاف الجوي، وهو ما يعتقد أنه يساهم في ظاهرة السخونة العالمية. وبوحدات الطاقة، فإن النفط ينتج كميات من ثاني أكسيد الكربون (CO_2) أقل من الفحم، وأكثر من الغاز الطبيعي. ونظرًا لدور النفط المتفرد في عمليات النقل، فإن تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) تعتبر من المسائل الشائكة في استخدامه. وتجرى محاولات لتحسين هذه الانبعاثات عن طريق احتجازها في المصانع الكبيرة. [2]

تعتبر البحار والمحيطات الثروة الطبيعية الكبرى في حياة البشرية لاسيما أنها تغطي مايزيد عن ثلثي مساحة الكره الأرضية تقريباً، حيث إن لها استخدامات مختلفة كثيرة ومتعددة، تتضمن الاستخدامات التقليدية مثل إنتاج الأغذية ومصادر الطاقة. ويعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة المستخدمة على المستوى العالمي في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى دخوله في كثير من الصناعات البتروكيميائية، ومع ازدياد الاحتياج العالمي للنفط زادت عمليات التنقيب عنه، سواء في اليابسة أو في المناطق البحرية، كما زادت حركة نقل خاماته من أماكن الإنتاج إلى موقع الاستهلاك.

* * وقد أدت الزيادة المستمرة في كل من هذه الأنشطة إلى ظهور كميات متزايدة من الملوثات النفطية بمياه الشواطئ والبحار والمحيطات، وقد ثبت أن مياه البحار والمحيطات تستهدف بالتلوث بعدة ملايين من الأطنان من النفط كل عام؛ خاصة وإن معظم المصانع والمصافي البتروكيميائية مقامة بمحاذة الشواطئ، الأمر الذي بات يهدد وينذر بمشكلات بيئية خطيرة قد تؤثر على التوازن البيئي في البحر واليابسة على حد سواء. يصعب التحكم في التلوث البحري أو منع انتشاره؛ حيث إنه خطر عائم ومتحرك، تتحكم فيه اتجاه الرياح وعوامل المد والجزر وشدة الأمواج وبذلك تصعب السيطرة عليه.. كذلك فإن ملوثات منطقة ما تنتقل بعد فترة إلى مناطق أخرى بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الأسماك الملوثة.

وفي الوطن العربي أصبحت مشكلة تلوث الشواطئ والبحار خطراً داهماً على النشاط البشري والاقتصادي تؤرق المهتمين بشؤون البيئة؛ حيث إن أكثر من نصف السكان العرب يعيشون على امتداد المناطق الساحلية والبحرية، وهم بذلك يعتمدون على مياه البحر في مجالات السياحة والاصطياف وتحلية مياه البحر؛ نتيجة لندرة المياه العذبة بالإضافة إلى استخدام البحر كمصدر للغذاء واستخراج المعادن، وإن البحر المطل عليها الوطن العربي وهي «البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي» تعتبر من أكثر البحار تلوثاً؛ لأنها بحار شبه مغلقة؛ حيث إن مياهها لاتتجدد إلا بعد حوالي

مائة سنة أو يزيد، بالإضافة إلى كثافة حركة الملاحة واستخدام هذه البحار كمستودعات للملوثات الأخرى مثل القمامه ومياه الصرف الصحي.[3]

بدائل النفط هي الشمس، والرياح والمصادر المتتجدة الأخرى وهي موجودة بالفعل، وإن كانت نسبة هذا الاستبدال لاتزال صغيره؛ حيث إن تأثيراتها على البيئة أقل من النفط. ويمكن لهذه المصادر إستبدال النفط في الاستخدامات التي لا تتطلب كميات طاقة ضخمة، مثل السيارات، ويجب تصميم المعدات الأخرى لتعمل باستخدام الكهرباء (المخزونة في البطاريات)، أو الهيدروجين (عن طريق خلايا الوقود، أو الاحتراق الداخلي) والذي يمكن إنتاجه من مصادر متتجدة. كما أن هناك خيارات أخرى تتضمن استخدام الوقود السائل الذي له أصل حيوي (إيثانول، الديزل الحيوي). وهناك اتجاه عالمي للتوجه بأى أفكار جديدة، تساهم في استبدال النفط كوقود لعمليات النقل.[3]

1-1 مصادر التلوث بالنفط: [4]

هناك ثلاثة مصادر للتلوث النفطي، وهي: أرضية وبحرية وجوية.

المصادر الأرضية: تتمثل في محطات إنتاج القوى الكهربائية، ومعامل تقطير المياه، ومصافي النفط، ومحطات خدمة السيارات، ومحطات ضخ مياه الصرف الصحي التي تصرف مخلفاتها في النهاية في مياه الخليج.

المصادر البحرية: للتلوث النفطي في المياه الإقليمية، والبقع النفطية التي تحدث بشكل عرضي من ناقلات النفط وغيرها من وسائل النقل البحري، ومخلفات السفن، وكذلك عمليات ضخ ونقل البترول من وإلى موانئ الشحن.

** كما يوجد نوع آخر من التلوث على شكل تسريب طبيعي من المخزون النفطي في باطن الأرض، مثل التسرب الذي حدث من جزيرة قاروه الكويتية.

** إن التلوث النفطي المتساقط من الجو يلعب دوراً مهمّاً كمصدر للهيدروكربونات، التي تدخل إلى البيئة البحرية، حيث إن تواجد

الهيدروكربونات في الجو يتكون نتيجة إحتراق النفط كوقود في المنشآت الصناعية ومحطات إنتاج الطاقة، وفي جميع أنواع المركبات (سيارات وطائرات).

* إن مصير النفط وأثاره على مكونات البيئة البحرية المختلفة مثل (الماء - الرواسب البحرية - الأحياء المائية) التي تستقر فيها المركبات النفطية، يتوقف بشكل كبير على مصدر النفط وتكونه، والظروف البيئية المحيطة به كعوامل التجوية الفيزيائية والبيولوجية والكيميائية المؤثرة.

* حدوث تلوث نفطي يعني أن النظام البيئي المائي يتأثر ككل، حيث إنه إذا ما تركت البقعة النفطية دون التدخل فيها، فسوف يتعرض النفط الطافي على سطح الماء لعمليات تجوية بيئية طبيعية، تعمل على تشتت وتبديد النفط الملوث في الماء، وتشمل هذه العمليات: البخر، الذوبان، التشتت والترسيب؛ إضافة إلى عمليات التأكسد البيولوجي والكيميائي.

الكمية بالطنان	النسبة المئوية	المصدر
800000	24.8%	عمليات تحميل وتفریغ الناقلات العملاقة (تعبيئة وتفریغ ماء البحر) وعمليات تنظيف الناقلات
700000	21.7%	عمليات تحميل وتفریغ السفن الناقلة الأخرى (الصغريرة)
160000	4.9%	عمليات إنتاج النفط تحت سطح الماء (عمليات اعتيادية)
825000	25.4%	التسرب من العمليات الصناعية المختلفة
300000	9.2%	حوادث انكسار الناقلات وانفجار الآبار المنتجة تحت سطح الماء
450000	9.13%	عمليات تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية
3235000	100%	المجموع الكلي

جدول (١-١): كميات النفط المتسربة إلى البحر عام ١٩٧٥ م.[٥]

2-1 تصريحات نفطية :

* إن التصريحات النفطية سواء كانت تسرباً Oil Leak أو سكباً Oil Spill هي عمليات تنتج عن الخطأ البشري المعتمد وغير المعتمد، أو عن حوادث القضاء والقدر، وغالباً ما تحدث من العمليات الروتينية المرتبطة بنقل واستخدام وتصدير النفط. كما يمكن أن تكون نتيجة لأعمال تخريبية مثل ما فعله النظام العراقي أثناء حرب تحرير الكويت عام 1991م.[6]

** نتيجة للتصريحات النفطية، فإن المركبات الهيدروكرbone منتشرة بحسب متفاوتة على سطح الماء وفي العمود المائي وفي قاع البحر، وينجم عن ذلك أضرار هائلة بالنظم البيئية للمناطق الملوثة. وتشمل المركبات الهيدروكرbone القابلة للذوبان مجموعة من المركبات السامة للكثير من الكائنات الحيوانية والنباتية البحرية، وتختلف هذه الكائنات في درجة حساسيتها لتلك المركبات. ويعتبر البيض واليرقات والكائنات ذات الأحجام الصغيرة أكثر تأثراً وحساسية للتلوث من تلك الكائنات ذات الأحجام الكبيرة.[6]

3-1 أسباب التلوث بالنفط

تنقسم أسباب التلوث بالنفط إلى أربع مجموعات، وهي كالتالي : [2]

أولاً: التلوث غير المعتمد: ويشمل حوادث الناقلات وحوادث انفجار الأنابيب النفطية، أو الحوادث التي تقع أحياناً أثناء عمليات الحفر لاستخراج النفط أو مراحل الإنتاج، النقل، التكرير، التصنيع، التخزين، التسويق حتى التخلص من العوادم والنفايات.

ثانياً : التلوث المعتمد: ويشمل الحوادث النفطية نتيجة الحروب، إضافة إلى تفريغ مياه التوازن من السفن.

ثالثاً: التلوث الناتج من الأهمال: وتمثل هذه المجموعة ما يقرب إلى 80% من التلوث بالنفط في العالم خلال العشرين عاماً الماضية.

رابعاً : التلوث الطبيعي: ينبع بسبب التسرب الطبيعي للنفط من الآبار في مياه البحار والأنهار والمياه الجوفية.

إن ما يسببه تسرب النفط من أثر على البيئة ناتج عن تطوير وصيانة مرافق التحميل والتغليف على الشواطئ أكثر مما يكون ناتجاً عن وسيلة النقل ذاتها، وسواء كان الميناء يخدم مصفاة أو خط أنابيب، فإن خطر تسرب النفط قائم أثناء نقل النفط من الناقلة إلى المنشأة على الشاطئ.

4-1 أهم أسباب تلوث المياه بالنفط [7]

تشكل الملوثات النفطية أخطر ملوثات السواحل والبحار والمحيطات وأوسعها انتشاراً، حيث إن 20% من النفط المنتج عالمياً يستخرج من أعماق البحار؛ لذا فأي من الأسباب التالية يؤدي إلى التلوث المائي بالنفط، وهي:

- الحوادث البحرية والتي من أهمها ارتطام ناقلات النفط بالشعاب المرجانية أو بعضها ببعض أو غرقها.
- الحوادث التي تحدث أثناء عمليات الحفر والتقطيع في البحار والمحيطات.
- تسرب النفط إلى البحر أثناء عمليات التحميل والتغليف، وكذلك من ورش صيانة السفن بالموانئ النفطية.
- اشتعال النيران والحرائق بناقلات النفط في عرض البحر.
- تسرب النفط الخام بسبب حوادث التآكل في الجسم المعدني للناقلة.
- انسياپ النفط والمواد النفطية الثقيلة من تشققات طبيعية، لا دخل للإنسان فيها، من خلال عوامل عديدة منها مثل انفجار البراكين.
- عمليات التنظيف الدوري لناقلات النفط وإزالة الترسبات منها وإلقاء مياه غسل الخزانات بالناقلات بعد تفريغها في البحر مباشرة.
- إلقاء ما يعرف بمياه الموازنة الملوثة بالنفط في مياه البحر؛ حيث يتم ملء الناقلة بعد تفريغ شحنتها من النفط بنسبة، لا تقل عن 60% من

حجمها لحفظ على اتزان الناقلة أثناء سيرها في عرض البحر خال
رحلة العودة إلى ميناء التصدير.

- تسرب النفط بسبب الحوادث من الآبار النفطية البحريّة المجاورة للشواطئ.
- المواد النفطية والدهنية المقدمة مع المياه من وحدات تكرير النفط والمؤسسات الصناعية المختلفة.
- تسرب النفط إلى البحر أثناء الحروب، كما حدث في حرب الخليج الثانية.

5-1 آثار التسرب على الكائنات البحريّة والشواطئ:

تهدد التسريبات النفطية الكائنات الحية البحريّة بصفة عامة في المناطق المتضررة كالأسماك والسلاحف والطيور والشعاب المرجانية، وغيرها من أحياء البحار والمحيطات؛ حيث إنه نظراً لتصاعد وتسامي الكثير من الأبخرة المختلفة من بقعة النفط التي تطفو على سطح الماء، فإن التيارات الهوائية تدفع بهذه الأبخرة بعيداً عن الموضع الذي تلوث بالنفط إلى الأماكن السكنية على الشواطئ والمناطق الساحلية بواسطة الهواء، الذي يصبح مشبعاً بها إلى درجة كبيرة وبتركيز عالي فوق المقبول مما يؤثر على النظم البيئية البحريّة والبرية. كما أن زيت النفط يحتوي على عديد من المواد العضوية التي يعتبر الكثير منها مسمماً للكائنات الحية، ومن أخطر تلك المركبات مركب البنزوبيرين (Benzopyrene)، وهو من الهيدروكربونات المسببة للسرطان، ويؤدي إلى موت الكائنات الحية المائية.

** تمنع الطبقة النفطية وصول الضوء إلى الأحياء المائية، فتعيق عمليات التمثيل الضوئي التي تعتبر المصدر الرئيسي للأكسجين والتنفسة الذاتية للماء؛ مما يؤدي إلى موت كثير من الكائنات البحريّة، وإخلال في السلسلة الغذائية للكائنات الحية.

** أن المركبات النفطية الأكثر ثباتاً تنتقل عن طريق السلسلة الغذائية وتختزن في أكباد ودهون الحيوانات البحريّة، وهذه لها آثار سيئة بعيدة

المدى لا تظهر على الجسم البشري إلا بعد عدة سنوات، كما تجتمع بعض أجزائه على شكل كرات صغيرة سوداء؛ نتيجة انتقاله لمسافات بعيدة بفعل التيارات البحرية وحركة المد والجزر لتعيق حركة الزوارق وعمليات الصيد بالشباك، وتفسد جمال الشواطئ الرملية وتتلف الأصداف البحرية والشعاب المرجانية، مؤثرة بذلك على السياحة في تلك المناطق.^[8]

٦-١ التسرب النفطي في المنطقة العربية:^[9]

أثبتت الدراسات أن حوالي 30% من التسرب النفطي في العالم يحدث في مياه الخليج.

* يعتبر شط العرب الميناء الرئيسي لتصدير النفط الخام العراقي إلى الدول الأخرى، وعبر منافذ عده منها ميناء أبو فلوس، ميناء أم قصر، خور الزبير، وخور عبد الله المطل على الخليج، وكون عمليات تصدير النفط ومشتقاته وكثافة الحركة البحرية في تلك الموانئ كبيرة.

* بُرِزَ موضوع التلوث النفطي، وهو من المشكلات البيئية الخطيرة، والتي ازدادت في السنوات الأخيرة بشكل كبير؛ بسبب اعتماد العراق في طاقته التصديرية على تلك الموانئ ونتيجة لذلك حصلت الكثير من التجاوزات والتي أدت إلى إلحاق الضرر الكبير بالمياه الإقليمية من خلال تسرب كميات كبيرة من النفط الأسود، والإخلال في التنوع الإحيائي للمنطقة، من خلال انتشار الهيدروكاربونات على محيط البيئة المائية والسبب في رفع تركيز تلك المواد في الكائنات المائية، وبالأخص المصادر السمكية، والتي تعتبر المصدر الرئيسي لكسب العيش والتغذية لسكان المناطق القريبة من شط العرب.

وأهم المناطق التي تعاني من التلوث النفطي، وبصورة واضحة وكبيرة، هي:

١- ميناء أبو فلوس.

٢- ميناء خور الزبير.

* ذلك بحكم طبيعة عمل هذه الموانئ والتي تستخدم لتصدير النفط الخام واستيراد المشتقات النفطية. وهناك مناطق كثيرة على طول شط العرب، وكذلك عند تزويد السفن بالوقود الأمر الذي يؤدي إلى تلوث المياه وكذلك مناطق صناعة السفن، بالإضافة إلى استمرار عمليات التهريب والتي تتم بعيداً عن الرقابة، ولا تحمل مواصفات المكانة والأمان مما يؤدي إلى تسرب النفط ومشتقاته إلى مياه شط العرب. وقد شخصت هذه الحالات من قبل لجان وكوادر فنية تابعة لوزارة البيئة العراقية في مسح شامل لتلك المناطق ومنذ مدة قصيرة، من خلال عمليات مسح المصادر المائية، ومتابعة التلوث النفطي لتلك المياه الإقليمية المهمة.

* توضح الدراسات أن الخليج العربي هو أكثر بحار العالم تلوثاً بالنفط، وأن الكائنات الحية في منطقة الجزيرة العربية مهددة، فهناك ما يقارب أربعة أنواع من الثدييات و21 نوعاً من الطيور و40 نوعاً من الزواحف وثلاثة أنواع من الأسماك مهددة بالانقراض تماماً. وقد شهد الخليج العربي عدداً من حالات التسرب النفطي تعد الأكبر والأسوأ على مستوى العالم خلال السنوات السابقة، ويمثل النفط المتسرّب من ناقلات 28% من إجمالي النفط المتسرّب إلى مياه الخليج العربي، والذي يبلغ معدله حوالي 140 ألف برميل سنوياً.[9]

** وتعتبر منطقة البحر الأحمر وخليج عدن مركزاً لاستكشاف وإنتاج ومعالجة ونقل أكثر من نصف احتياجات النفط المؤكدة في العالم، ويتم تصدير معظم النفط المنتج من حول منطقة البحر الأحمر إلى ممر يضيق بناقلات النفط، وفي كل سنة يدخل خليج عدن ما بين 35-20 ألف ناقلة محملة بالنفط ومتوجهة إلى الشرق الأقصى وأوروبا وحول الجزيرة العربية إلى البحر الأحمر؛ حيث يواصل رحلته إلى الشمال عبر قناء السويس إلى البحر الأبيض المتوسط، أو يفرغ حمولته عند مدخل خط الأنابيب في عين سخنة المصرية، ويتم نقل أكثر من 100 مليون طن

من النفط سنويًا عبر البحر الأحمر، ونصف هذه الكمية عن طريق خط بترولайн (Petroline) في مدينة ينبع الصناعية السعودية. [10]

** كما يعتبر البحر الأحمر وخليج عدن من البيئات الحساسة لاحتوائهما على مساحات كبيرة من الشعب المرجانية والمستقعات السوداء، التي أدت إلى جنوح بعض الناقلات وغرقها.

** ويعتبر التلوث بالنفط أهم أنواع التلوث في البحر الأحمر وخليج عدن خاصة في منطقة خليج السويس؛ حيث تلوث الشواطئ ببقع النفط وكرات القار، إضافة إلى الصناعات البتروكيمائية المنتشرة بالمدن الساحلية في المنطقة.

** كما تؤدي عمليات تنظيف السفن الأخرى (الناقلات الصغيرة) إلى رمي أكثر من 1700 طن من النفط، وتsem عمليات الإنتاج من تحت البحر وعمليات تكرير النفط والصناعات البتروكيمائية إلى تسرب كميات عالية من النفط.

** وفي دراسة على الشواطئ الساحلية السورية، وجد أن أعلى تركيز للهيدروكربونات كان في مدينة بانياس في منطقة المصفاة، حيث يعتبر مجرور المصفاة من أكثر العوامل تركيزاً في زيادة تركيز هذه المركبات، والتي يصل إلى (0.36-143.4 ملي جرام/لتر)، وكانت أقل تركيزاً في المناطق البعيدة.

** أما بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه كثير من الدول العربية، فيبلغ ما يتسرّب سنويًا من النفط إليه ما يقارب 600 ألف مليون طن. وبناء على تقرير حديث صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن 64% فقط من المناطق التي تتمو فيها المحاريات (الحيوانات الصدفية المائية) في البحر الأبيض المتوسط تُنتج في الوقت الحاضر مأكولات بحرية صالحة للإنسان. [11]

وكان التقرير العالمي الثالث لبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة قد ذكر في وقت سابق أن كوكب الأرض يقف على مفترق طرق، فربع الشدييات في العالم و12% من الطيور تواجه بالفعل خطر الفناء، وبحار العالم معرضة بالفعل لتهديد حقيقي بسبب التلوث، وثلث المخزون العالمي من الأسماك يصنف الآن باعتباره ناضجاً أو معرضًا للخطر.[7]

7-1 أهم الأضرار والنتائج المترتبة على تسرب النفط :

1- التأثير على النظم البيئية البرية والبحرية حيث يحتوي زيت النفط على عديد من المواد العضوية، الكثير منها يعتبر ساماً للكائنات الحية ومن أخطر تلك المركبات مركب البنزوبيرين، وهو من الهيدروكربونات المسببة للسرطان، ويؤدي إلى موت الكائنات الحية المائية وتتصاعد الكثير من الأبخرة من بقع الزيت، وتقوم التيارات الهوائية بدفع هذه الأبخرة بعيداً من الموضع الذي تلوث بالنفط إلى الأماكن السكنية على الشواطئ والمناطق الساحلية بواسطة الهواء، الذي أصبح مشيناً بها إلى درجة كبيرة، ويتراكم على فوق المقبول؛ مما يؤثر على النظام البيئي البري والبحري.

2- نظراً لأن كثافة النفط أقل من كثافة الماء فهو يطفو على سطحه مكوناً طبقة رقيقة عازلة بين الماء والهواء الجوي، وهذه الطبقة تنتشر فوق مساحة كبيرة من سطح الماء (للتر الواحد من النفط المتتسرب في البحر يغطي بانتشاره مساحة تزيد عن 4000 متر مربع من المياه السطحية)؛ حيث تمنع هذه الطبقة التبادل الغازي بين الهواء والماء فتمتنع ذوبان الأوكسجين في مياه البحر، مما يؤثر على التوازن الغازي، ويتوقف انتشار النفط على المياه السطحية على عوامل عديدة، منها: طبيعة النفط والرياح السائدة والأمواج والتيارات البحرية وقوتها. كما تتوقف مدة دوام النفط الذي يغطي الشواطئ على خصائصه التكوينية وطبيعة الشواطئ.[12]

3- تعقد أحياناً الأحوال البحرية والجوية عمليات التنظيف، فيمتزج النفط الخام المتسرب بماء البحر متحولاً إلى مستحلب كالشوكولاتة يحتوي نسبة ماء 10% كما حصل أثناء تسرب النفط الخام من الناقلة (أموكاديز) فأصبح الماء أكثر لزوجة، والتلوث أربعة أضعاف من حجم النفط الخام. فأثناء هيجان البحر تختلط بقعة الزيت بما تحتها، ويتكون نوع جديد من المستحلبات تظهر على هيئة رغوة سميكه فوق بقعة الزيت يصعب التخلص منها، وتغطي مساحات واسعة تصل مئات الكيلو مترات. ويختلط المستحلب بالماء الأكثر عمقاً ويركيز الملوثات الأخرى كالمبيدات وبقايا المنظفات الصناعية والعناصر الثقيلة والمركبات الهيدروكربونية، كما يقوم المستحلب بامتصاص بعض العناصر الثقيلة مثل (الرئيق - الرصاص - الكادميوم) من مياه البحر، ويزداد تركيز هذه العناصر في المنطقة المحيطة فتزيد من الآثار السامة في المنطقة فيموت بعض الكائنات الحية، وتهلك البرقات والبيوضات مما يؤدي إلى هلاك الحياة البحرية، إما جوعاً أو تسمماً.

4- قد يمتد التلوث الناتج عن بقعة الزيت ليشمل قاع البحر، وبعد انطلاق المواد الطيارة وتكون المستحلب تبقى الأجزاء الثقيلة غير القابلة للتطاير والذوبان طافية فوق الماء مدة ما وتحول تدريجياً إلى كتل صغيرة سوداء، تعرف باسم كرات القار التي تنتج بفعل أكسدة بقايا الزيت الثقيل مع أكسجين الهواء، وبواسطة بعض العوامل الميكروبولوجية الأخرى.

****** تحتوي كرات القار على المواد الهيدروكربونية والمركبات العضوية والمواد الإسفلتينية؛ حيث تحمل تيارات الماء الكرات لتنشرها في كل مكان وتحول بعضها بمرور الزمن إلى رواسب ثقيلة، تنزل إلى قاع البحر، نسبة الكرات السوداء في مياه البحر المتوسط 10 مليجرامات في المتر المربع. وقد قدرت كمية هذه الكرات السوداء فوق سطح الأطلسي الشمالي حوالي (13864 طناً عام 1977م، وزادت عام 1980م إلى 18820 طناً). [2]

والمناطق الساحلية أكثر تعرضاً للمخاطر؛ لأن أثر التسرب النفطي أشد وطأة في الأماكن الساحلية التي تلتقي فيها المياه الساحلية باليابس.

5- زيادة درجة التلوث في منطقة الحادث حيث تعمل بقعة الزيت كمذيب، وتستخلص الكثير من المواد الكيماوية الأخرى المنتشرة في مياه البحر مثل (المبيدات الحشرية - المنظفات الصناعية).

6- تعمل الرياح وحركة الأمواج على زيادة التلوث برفع أجزاء من بقعة الزيت نحو الشاطئ وتلوث الرمال وتحيلها إلى منطقة عديمة النفع؛ لذلك تكون الشواطئ المجاورة لخطوط نقل النفط مهددة بتسربات نفطية، لأنها تقع تحت رحمة حركة الرياح والمد والجزر والأمواج، التي يمكنها دفع البقع النفطية نحوها.

7- قد يصاحب تلوث المياه بزيت النفط نوع آخر من التلوث يشبه التلوث الكيميائي، فبعد انتشار طبقة الزيت في الماء مع رفة سمكها، وبمرور الزمن تستطيع أشعة الشمس إخراقتها ويتمكن أكسجين الهواء من الانتشار خلالها، وبهذا التأثير يحدث تفاعل كيميائي ضوئي يشترك فيه كل من أشعة الشمس وأكسجين الهواء، ويحفزه بعض الفلزات الثقيلة الموجودة في المستحلبات المتكونة من اختلاط الزيت بالماء، وينتج عن هذا التفاعل تأكسد بعض السلال الهيدروكرbone، التي يتكون منها زيت النفط وتحدث بعض التفاعلات لتعطي بعد مدة من الزمن أصنافاً جديدة من المواد الكيماوية، مثل (الكحوليات - الألدهيدات - الكيتونات - بعض المركبات الحلقية). وهي مواد لم تكن موجودة سابقاً، وتصبح في متناول كثير من الكائنات الحية؛ لأنها تتصف بصغر حجم جزيئاتها وسهولة ذوبانها في الماء، وتؤدي هذه المواد السامة إلى حدوث مزيد من الضرر بالبيئة البحرية، وتكون سبباً في قتل الأسماك وغيرها من الكائنات الحية.

8- يؤدي نفوق المرجان إلى فقدان الشعاب المرجانية خواصها الطبيعية ولا تتجدد غالبية الكائنات الحية في نظامها الطبيعي، وهذا يطيل مدة تأثير التلوث البحري بالتسربات النفطية، سواء على الشواطئ أو في عرض البحر، حتى لو اختفى النفط أو أزيل، ففي المحيط المتجمد الشمالي تتأثر

البيئة بالتلوث النفطي، أكثر من المناطق المعتدلة لبطء عمليات تحول النفط في ظروف البرد والظلمة.

٩- إن المركبات النفطية الأكثر دواماً والتي تستغرق فترة طويلة للتخلص منها تنتقل عن طريق السلسلة الغذائية، وتحتزن في كبد ودهون الحيوانات البحرية، وهذه لها آثار بعيدة المدى، والتي لا تظهر على الجسم البشري إلا بعد سنوات عدة.

١٠-إن تلوث الأسماك يجعلها غير صالحة للاستخدام الآدمي، فعلى سبيل المثال وجد في عينة من الأسماك تم صيدها في خليج جاكرتا في إندونيسيا أن نسبة الرصاص فيها تزيد بمقدار ٤٤% عن الحد المسموح به، وأن الزئبق يزيد بنسبة ٣٨% كما ورد في تقرير منظمة الصحة الدولية. من هنا نستنتج الآثار المباشرة وغير المباشرة للتسربيات النفطية على الإنسان، وفي طليعتها نقص البروتين الغذائي اللازم لتغذية أعداد السكان المتزايدة، كما أن وصول التسربيات النفطية إلى الشواطئ يضر بالسياحة من خلال التشويه لمنظر البيئة، إضافة إلى كون البحار والمحيطات مصدراً لمحطات التحلية في المناطق التي تعاني شحًا في إمدادات المياه العذبة، فضلاً عن أن التربة الزراعية نفسها كثيراً ما تتأثر تأثيراً بليراً بالتلوث النفطي، ولا سبيل إلى إزالة آثاره وتداعياته وعواقبه، إلا بعد زمن ومشقة ومحاولات مستمرة في سبيل ذلك.

وكما يمكن أن تصل مشتقات النفط إلى البحار من خلال وقود السيارات ومدخل ومصافي النفط، حيث تنتقل عبر الهواء ومياه الصرف الصحي إلى الماء البحرية.

٨- العوامل البيئية المؤثرة على التسرب النفطي

* تسرب النفط إلى مياه البحار يتعرض لعديد من العوامل البيئية، التي تؤثر عليه، مسببة حدوث بعض التغيرات الطبيعية والكيميائية.

ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

1- عند تسرب النفط إلى البحر يبدأ في الانتشار الفوري والامتداد في صورة طبقة رقيقة في سماكتها، طبقاً لنوعية الزيت ودرجة لزوجته. وفي الوقت نفسه تتحرك البقع الزيتية المكونة من الموضع، الذي تسربت فيه بطريقة تعتمد على عوامل كثيرة، منها:

أ- طبيعة الزيت ونوعيته «خام- بقع رقيقة أو أشد رقة».

ب- الأحوال الجوية، مثل: سرعة الرياح، درجة الحرارة، اتجاه الموج، وسرعة واتجاه التيارات البحرية، فأثناء تحركه وتعرضه للعوامل الجوية والبيئية لفترات طويلة، يتم الكثير من المتغيرات الطبيعية والكيميائية.

2- الانتشار الجزيئي في الجو: ويتم ذلك عن طريق:

أ- التبخّر بمدّور الزمن تتبخّر المكونات النفط ذات درجة غليان منخفضة، تاركة المكونات التي تغلي عند درجة حرارة (300-370) درجة مئوية؛ طبقاً للظروف الجوية خاصة درجات الحرارة وسرعة الرياح والتيارات البحرية. ومن أخطر المركبات النفطية مركب البنزوبيرين، وهو من الهيدروكربونات المسيبة للسرطان.

ب- تكون قطرات الهوائية والرذاذ: تتكون قطرات الهوائية الزيتية بتأثير الرياح واصطدام الأمواج بالشاطئ وهي محملة بالزيت، فتؤدي عملية الانتشار الجزيئي في الجو إلى خفض كمية الزيت العائم لدرجة كبيرة، وينتقل التلوث إلى المناطق الأرضية بواسطة الرياح، مسبباً أضراراً بالغة بالممتلكات والمحاصيل والحياة. [13]

3- تكون المستحلب الزيتي: بعد فقدان المكونات ذات درجة غليان منخفضة يصبح الزيت المتبقى أكثر لزوجة وتزداد كثافته وقد يختلط بالماء مكوناً مايعرف بالرغوة، وعندما تصبح المياه الممزوجة أكثر من 50% تقترب كثافة المستحلب من كثافة مياه البحر، وقد تكون بطبقة أو بسمك

يزيد عن 1 مليمتر، ولأن كثافة النفط أقل من كثافة الماء فهو يطفو على سطحه، مكوناً طبقة رقيقة عازلة بين الماء والهواء الجوي فتمنع التبادل الغازي بين الهواء والماء، فتمنع ذوبان الأوكسجين في مياه البحر؛ مما يؤثر على التوازن الغازي كما تمنع وصول الضوء إلى الأحياء المائية فتعيق عملية التمثيل الضوئي؛ مما يؤدي إلى موت الكثير من الكائنات البحرية واحتلال في السلسلة الغذائية للكائنات الحية.[8]

4- المواد العالقة:

أ- تختلط كميات كبيرة من المواد العالقة وغيرها من المستحلبات الزيتية العائمة في المياه الساحلية، ويؤدي ذلك إلى زيادة أخرى في كثافته؛ مما يؤدي سقوطه إلى قاع البحر فتهلك البرقانات والبيوضات، مما يؤدي إلى إهلاك الحياة البحرية إما جوحاً أو تسمماً.

ب- بعض الحيوانات البحرية تأخذ الزيت، وتعد إفرازه دون تغيير في تركيبه في صورة، يسهل بها سقوطه لقاع البحر «مع البراز»، ويخالط برواسب القاع.

5- الكرات الإسفلتينية: تكون المستحلبات الزيتية السامة في قاع البحر بفعل التيارات والأمواج، وتختلط بحبيلات كبيرة من الرمل والأحجار الصغيرة بالإضافة إلى بعض الأصداف، ثم تتحرك في صورة كرات إسفلتينية تفسد جمال الشواطئ الرملية وتتلف الأصداف البحرية والشعاب المرجانية، مؤثرةً على السياحة في تلك المنطقة.[13]

6- الترسيب على الشواطئ: عندما تصل البقع الزيتية العائمة إلى الشاطئ، يختلف سلوكها طبقاً لطبيعة الزيت ونوعية الشاطئ، فعندما يكون التلوث خفيفاً يحمل غالبية الزيت بفعل الموجات المتتالية إلى أقصى موقع، تصل إليه الموجة على الشاطئ وفي درجات الحرارة المرتفعة، أو عندما يكون التلوث ناتجاً من زيت ذي كثافة منخفضة، أو زيت حديث الانسكاب يتخلل الزيت الشقوق بين الصخور أو طبقات الرمال الجافة، وقد يصل تخلله إلى أعماق تصل من نصف متر إلى متراً، ولا يدخل الرمال

الرطبة بسهولة، ولكن يقذف الموج طبقات من الرمال فوق طبقات الزيت على الشاطئ فتدفعه، مكوناً بذلك طبقات متتالية من الزيت والرمل.

7- **تحلل الزيت:** وتؤدي عملية تحلل الزيت إلى إزالة المواد الهيدروكربونية من البحر، ويتم ذلك أساساً في فترات طويلة جدًا عن طريق الآتي:

أ- الأكسدة التلقائية: وتساعد عليها الظروف الجوية خاصة درجة الحرارة.

ب- التحلل الميكروبي: ويتم بفعل نوعيات مختلفة من البكتيريا التي تتغذى على المواد الهيدروكربونية، ويساعد على ذلك تفتت الزيت إلى قطرات صغيرة بفعل المواد المتشتتة الموجودة أصلاً في الزيت.

8- **تأثير التلوث النفطي على الثروة البحرية والضرر بها:** وتنقسم إلى:

أ- التأثير على البرقانات والأحياء البحرية الدقيقة:

إن كرات الزيت تؤثر على الثروة البحرية على المدى القريب أو البعيد، لاسيما وأنها تقوم بقتل البرقانات التي تتغذى عليها الأسماك والأحياء البحرية الدقيقة.

ب- التأثير على الأسماك والأحياء المائية:

الأسماك والأحياء المائية تتنفس، عندما تتراوح قيمة الرقم الهيدروجيني «PH» بين 6.5 - 8.4، فإذا قلت قيمته عن «5» أو زاد عن «9» فإنه يتسبب في موت الأسماك، حيث إن تركيب الجهاز التنفسى للأسماك كثيرة الحساسية للأحماض إذا زادت درجة الحرارة أو قل محتوى الماء عن منسوبه الأول، كذلك المياه القلوية التي تزيد فيها قيمة الرقم الهيدروجيني «PH» عن «9» تسبب في تلف الجهاز التنفسى للأسماك.

ج- التأثير على الطيور:

يفود التلوث الذي أدى إلى قتل الطيور التي تعتمد في غذائها على الأحياء البحرية كالبرقانات؛ فهناك بعض الطيور الغاطسة والتي تعتمد في

الغذائي على الغوص والصيد، وعندما تغوص عبر بقعة زيتية..
تشرب بالزيت، الذي ربما تسبب جزئياً في فنائها، أو إلحاد ضرر في
ريشهـا. [8]

١-٩. الخصائص الفيزيائية والكيمائية للهيدروكربونات المتحلة:

تُخضع الهيدروكربونات عند وصولها إلى المياه البحرية لمجموعة تحولات كيميائية وحيوية، تتوسع وفقاً لخصائصها الفيزيائية والكمائية إلى ثلاثة أطوار:

١- الطور البخاري ويضم الجزيئات ذات الوزن الجزيئي المنخفض ودرجات غليان منخفضة.

٢- طور منحل يضم جزيئات متوسطة الوزن الجزيئي، وذات قطبية عالية نسبياً.

٣- طور الجزيئات الضخمة، والذي يشكل طبقة زيتية غير منحلة.

* تؤدي مجموعة التحولات السابقة بما تحتويه من أكسدة بيولوجية وكيميائية وامتزاز على سطوح الجزيئات العضوية وغير العضوية وترسيب وتبخّر إلى تغيير في محتوى المياه الطبيعية من الهيدروكربونات؛ تتبعاً للشروط المناخية والخصائص الهيدرولوجية والبيولوجية للمياه.

كما تؤثر الهيدروكربونات الأروماتية الأحادية الحلقة على معظم أشكال الحياة البحرية، وتسبب تسمماً حتى للإنسان، والتي قد يوجد بعضها بتركيز مرتفع نسبياً في النفط المنسكب. وتؤثر المركبات الأروماتية الثانية والثلاثية الحلقة بسميتها العالية على الأسماك؛ حيث تموت إما مباشرة بعد تعرضها لها أو بعد ساعات. [2]

١٠- التأثيرات بعيدة المدى للهيدروكربونات:

أما بالنسبة للتأثيرات بعيدة المدى للهيدروكربونات، فيمكن أن نعدد فيما يلي:

1- إحداث إرباك في الإشارات الكيميائية للأحياء البحرية؛ حيث تعطى بعض مركبات الهيدروكربونات إشارات خاطئة للكائنات الحية، التي تستخدم الإشارات الكيميائية للتفتيش عن غذائها وفرائسها.

2- معظم المركبات الهيدروكربونية الملوثة لغذاء الحيوانات البحرية لا تتغير خلال السلسة الغذائية؛ لذلك سوف تراكم في أجسامها، وبما أنها تمثل جزءاً من غذاء الإنسان، فإنها ستكون رائحتها غير مقبولة، بالإضافة إلى احتمالاتها السمية.[2]

3- إحداث زيادة في قابلية أجسام الأحياء البحرية على تراكم السموم فيها مثل مبيدات الحشرات، حيث إن هذه المركبات النفطية التي تدخل في أجسامها، وتتراكم فيها تكون وسطاً جيداً لامتصاص مبيدات الحشرات وإيقاعها في الحيوان بنسب أعلى بين المركبات النفطية والمبيدات، وتكون النتيجة إما موت هذا الحيوان أو وسطاً جيداً لنقل هذه السموم إلى الإنسان؛ خصوصاً إذا كانت جزءاً من غذائه.

4- ذوبان جزء كبير من النفط بعد استكشافه وإنفجار جزء كبير منه إلى القعر، والذي يحدث بعد فقدان الأجزاء ذات الطور البخاري، وتلعب بعض الأحياء البحرية المجهرية، التي توجد في مياه البحر، وعلى السواحل دوراً كبيراً في أكسدة هذه المكونات وذوبانها، وقد تلعب دوراً كبيراً في التخلص منها، ولكن تكمن المشكلة إذا كانت المكونات الدائمة هي سامة.[12]

الفصل الثاني

حوادث تسرب النفط

مقدمة

عدم مواءمة طاقة ناقلات النفط للطلب على النفط، حيث تشير البيانات إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وأجور ناقلات النفط، إلا أن ما يميز السنوات الثلاث الأخيرة أن العلاقة أصبحت أقوى من قبل بسبب ندرة الناقلات. بدأت أزمة ناقلات النفط بالظهور في نهاية عام 1997م، عندما تلاشت الطاقة الاستيعابية الفائضة. وصلت الأزمة إلى ذروتها في عام 2004م مع نمو الاقتصاد الصيني وزيادة الواردات الصينية من النفط، نتج عن ذلك ارتفاع أجور الناقلات بشكل كبير خلال الأعوام الثلاثة الماضية، خاصة في عام 2004م، كما حفقت شركات الشحن أرباحاً قياسية منذ ذلك الوقت.

تشير البيانات إلى زيادة في الناقلات بمقدار 63% في النصف الأول من العام الحالي، بعد حذف أعداد السفن، التي تم سحبها من السوق بسبب قدمها أو عدم صلاحيتها، إلا أن البيانات تشير إلى زيادة أكبر بين عامي 2007-2010م.

[7],[4]

1-2 حادث غرق الناقلات:

تمتعض البيئة وهي تشاهد حوادث غرق ناقلات النفط في أحشائها المائية مثل حرابٍ مسمومةٍ تتغرس في جسدها، أو كمسامير تُدَقَّ في نعشها، فهي وحدها تتسبب في تسرب ما يصل إلى مليوني طن سنويًا من الزيت الخام إلى مياه البحار والمحيطات، ويأتي ما حدث من تسرب كميات هائلة من النفط على

مقربة من الساحل الشمالي الغربي لإسبانيا في 19 نوفمبر 2002م كحالة مفزعية من حلقات مسلسل التسربات النفطية من الناقلات المتصدعة والغارقة.

2- نماذج لأهم حوادث التلوث البحري بالنفط الناتج من الناقلات:-

أ- تحطم ناقلة النفط اليونانية "بريستيج".

- انشطرت ناقلة النفط اليونانية "بريستيج" 19 نوفمبر 2002م إلى نصفين بسبب عاصفة شديدة، غرفت على أثرها في المحيط الأطلسي حاملة 77 ألف طن من زيت الديزل إلى قاع المحيط، مهددة بأضرار بالغة للحياة البرية والمصائد البحرية بعد تسرب النفط الذي تحمله الناقلة إلى السواحل الإسبانية. وقد تدفقت وفقاً لوكالات الأنباء، آلاف الأطنان النفطية من الناقلة بعد غرقها؛ مما أدى إلى تلوث أكثر من 100 شاطئ ونحو 250 طائراً من 18 نوعاً، وإصابة الحياة البحريّة في إسبانيا بخطر كبير، إضافة إلى منع الصيد في مساحة تتجاوز 400 كيلو متر من السواحل. [14]
- يهدد انتشار تسرب زيت الديزل -البالغ حتى الآن أكثر من 20 بقعة ذات لونبني وشكل دائري وكثافة كبيرة، يبلغ قطر كل منها ما بين متراً وأربعة أمتار بانقراض مخزون الأسماك والمحار المهم للاقتصاد المحلي في منطقة واسعة قبالة سواحل إسبانيا؛ إذ يعتمد فيها نحو 60% من السكان على الصيد كمصدر رئيسي لرزقهم.
- فقد أدى هبوب الرياح والطقس السيئ إلى إفشال جهود السلطات الإسبانية الرامية إلى منع تقدم بقعة الزيت نحو الشواطئ واليابسة بإقليم غاليسيا، ورغم الجهود الضخمة المبذولة لتنظيف الطرق والمنشآت التي غطتها طبقة كثيفة من النفط تتوقع جهات مسؤولة أن تستغرق عمليات التنظيف نحو ثلاثة سنوات، وأن المنطقة لن تعود إلى ما كانت عليه في السابق، قبل مرور عشر سنوات على الأقل. [14]

بـ- تحطم ناقلة النفط توري كاينون 18/3/1967م.

تحطمت هذه الناقلة المحملة بالنفط الكويتي ب حاجز صخري في أقصى الجنوب الغربي للساحل الأنجلو-أمريكي، وأدى الاصطدام إلى تسرب أكثر من 9 الآف طن من النفط، وأدت التيارات البحرية والرياح إلى وصوله إلى السواحل الفرنسية. أدى تأثير هذه الكارثة إلى تأثيرات كبيرة جدًا على الحياة المائية البحرية؛ حيث أدت إلى موت ملايين الأسماك كما لوحظ أن الطيور تتجذب بصورة غريبة إلى البقع النفطية التي كانت قد تحولت إلى بقع لزجة بعد فقدانها لمكونات النفط الخفيفة بسبب تعرضها للجو وحركة الرياح والأمواج، وأدى هذا إلى موت الآلاف من الطيور؛ بسبب عدم تمكنها من الطيران بعد أن حطت على البقعة النفطية اللزجة.

الجدول (2-1) يوضح أهم كوارث غرق الناقلات التي حدثت مؤخرًا [14].

منطقة الغرق	وزن الحمولة	اسم ناقلة النفط	تاريخ الغرق
قرب سواحل إمارة دبي	1300 طن	"زينب" العراقية	أبريل 2001
قرب السواحل الكويتية	1900 طن	"جورجيوس" البنمية	سبتمبر 2001
قرب سواحل اليمن	350 ألف برميل	"كول" الفرنسية	أكتوبر 2002

* * وتعد ناقلات النفط بحوادثها المتكررة وبممارستها الخطأة كإلقاء النفايات والمخلفات النفطية في الماء من الملوثات الخطيرة للمياه وللبيئة عموماً.

جـ - حادثة سانتا بربارا (Santa-Barbara) 29/1/1969م

أدى انفجار بئر نفطي تحت سطح البحر على ساحل منطقة سانتا بربارا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تسرب بمعدل 5000 برميل في اليوم ولم تتمكن الهيئات المختصة من السيطرة على تتدفق النفط إلا بعد عشرة أيام أي في 7/2/1969م وتكونت بقعة نفطية قدرت مساحتها بحوالي 25 ميلاً مربعاً. ومع أن إنفجار الآبار النفطية وحوادث السفن وما تشكله من خطر في التلوث البحري.. إلا أنها لا تشكل إلا حوالي 10% من مجموع المواد النفطية المتسربة في المياه؛ حيث إن هناك مصادر أخرى مسؤولة عن 90% كما

لاحظنا في الجدول السابق؛ حيث نلاحظ أن عمليات نقل النفط العادمة تؤدي إلى تسرب أكثر من 800 ألف طن في السنة، بسبب ملء ناقلة النفط بعد تفريغها من حمولتها بماء البحر أثناء عودتها إلى ميناء التحميل؛ حيث تفرغ الناقلة من ماء البحر، الذي يكون ملوثاً بكميات كبيرة من النفط ثم يتم تحملها ثانية، وهكذا تعاد العملية في كل مرة. وبالرغم من أنه من نوع في الكثير من الدول، إلا أنه من الصعوبة السيطرة وتطبيق التعليمات في عرض البحر؛ خصوصاً وأنه يتم التفريغ قبل الوصول إلى الميناء.[14]

3-2 الحوادث النفطية التي وقعت في وطننا العربي وأهمها:

1- حادثة ليمبرج (كارثة بيئية لوثت 120 كم من الشاطئ اليمني). [15]

أعدت إدارة الرقابة على البيئة في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تقريراً عن التلوث النفطي لسواحل محافظة حضرموت؛ نتيجة لتسرب النفط من الناقلة الفرنسية «ليمبرج»، أثناء الاعتداء عليها في مطلع شهر أكتوبر 2002م.

وباستعراض نص التقرير نتج الآتي:

في الخامس من أكتوبر 2002م تعرضت الناقلة الفرنسية «ليمبرج» التي كانت تحمل ما يقارب 350 طناً من النفط التقيل من جزيرة خرج الإيرانية إلى حادثة احتراق في أحد خزاناتها، والذي أدى إلى تسرب كميات كبيرة من النفط الذي كانت تحمله، وحصول كارثة بيئية على طول سواحل حضرموت المجاورة لمكان الحادث؛ مما حدا بالسلطات الحكومية إلى إعلان حالة الطوارئ ومناشدة الجهات المختصة بمعالجة الموقف، والحد من انتشار النفط المتسرّب وإنقاذ البيئة البحرية من خطر التلوث.

2- الأزمة اللبنانية

أزمة لبنان النفطية يجب التركيز عليها وعلى آثارها كمثال للحوادث المتعمدة التلوث النفطي، الذي تعانيه السواحل اللبنانية جراء القصف الإسرائيلي لخزانات الوقود (النفط) في محطة توليد كهرباء الجية،

ووصفه المجموعات المهتمة بالبيئة بأنه "كارثة بيئية"؛ حيث انتشرت البقعة النفطية على الساحل اللبناني، وقد بلغ طولها 80 كم، وقد بدأ التسرب النفطي، عندما شنت إسرائيل غارة جوية على محطة توليد كهرباء الجية الواقعة على بعد 30 كم جنوب العاصمة اللبنانية بيروت يومي 13 و 14 من شهر يوليو 2006م، وتشير التقارير الأولية إلى أن أكثر من 10 آلاف طن من النفط الثقيل قد تسربت من الخزانات المتضررة حتى الآن.. ولكن الكمية النهائية يمكن أن تصل إلى أكثر من 35 ألف طن من النفط الثقيل، حيث لا يزال التسرب مستمراً، وأضاف "إن الخزانات واقعة على الشاطئ مباشره، والنفط المتسرّب منها يتدفق إلى البحر مباشرة".

وتعادل كمية النفط المتسرّب من خزانات محطة الكهرباء ما تسرب من ناقلة النفط العملاقة أكسون فالديز على سواحل ولاية آلاسكا الأمريكية عام 1989م والتي تسبّبت بأضرار كبيرة بالبيئة. [16]

وتقوم الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية بالبيئة بمساعدة الحكومة اللبنانية في محاولتها تطويق وإزالة آلاف الأطنان من المياه الساحلية اللبنانية الملوثة بالنفط، كما تقوم عدد من الدول المتوسطية بتقديم المعدات والخبراء للبنان.

قال خبراء مركز الطوارئ الخاص بالتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط ومقره مالطا، والذي يقدم الاستشارة للحكومة اللبنانية "إن بعض الكميات من كرات الزفت الموجودة في النفط قد وصلت إلى الشواطئ السورية الواقعة شمال الشواطئ اللبنانية".

وأقرت منظمة الخط الأخضر المعنية بالبيئة أن بعض النفط قد استقر في قاع البحر؛ مما يهدد المناطق التي تتكاثر فيها أسماك التونة.

وذكرت أيضاً إن النفط اللزج "متجمّع على الشاطئ سيمعن فراغ السلاحف الخضراء من الوصول إلى مياه البحر عندما تفتقس البيوض، وتعتبر

الساحف الخضراء والتي تنفس ببوضها في شهر يوليو من الأنواع المهددة بالانقراض.

وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن هذا التسرب النفطي يشكل خطراً على بعض أصناف الحياة البرية في حوض البحر الأبيض المتوسط كما سيهدد مصدر معيشة عديد من السكان بعد انتهاء الأزمة.

3. قناة السويس والتسرب النفطي من الناقلة الكويتية (الصامدون)

[17] م.2004

بلغت كمية النفط التي تسربت من الناقلة الكويتية (الصامدون) في ديسمبر كانون الأول عام 2004 نحو 10 آلاف متر مكعب من حمولتها البالغة 161 ألف طن؛ نتيجة اصطدامها بأحد أرصفة قناة السويس أثناء عبورها، مما أدى إلى حدوث شرخ في بدن الناقلة، وأدى تسرب كميات من النفط إلى وجود بقعة نفطية تغطي سطح القناة.

قامت الهيئة بتحريك البقعة النفطية بعيداً عن ميناء بورسعيد إلى منطقة الانتظار على بعد حوالي 15 كيلومتراً من بورسعيد، حيث صرخ المسؤولون أنه إذا وصلت البقعة إلى الميناء، فيمكن أن تلحق أضراراً بمحركات السفن والأرصفة والمعدات، والميناء الذي يستقبل عشرات السفن يومياً وحدث كارثة بيئية للكائنات البحرية.

وإضافة إلى ذلك أن قاطرات هيئة قناة السويس تحاول السيطرة على البقعة التي بلغت كثافتها نحو خمسة سنتيمترات، عن طريق عمليات السحب وإلقاء المذيبات لمنع وصول البقعة إلى ميناء بورسعيد.

4-2 ناقلات النفط ونظرية التغيرات الهيكلية

يرى أنصار هذه النظرية أن عدم موازنة النمو في عدد الناقلات وطاقتها الإستيعابية للنمو في الطلب على النفط، والارتفاع الكبير في أجور النقل البحري، وارتفاع تكاليف بناء السفن بنحو الضعف منذ عام 2002م، وتتركز احتياطيات النفط في أماكن محددة في العالم، وزيادة التجارة في المشتقات

النفطية، والقرار العالمي بوقف الناقلات ذات الهيكل الواحد بحلول عام 2010م وإحلال الناقلات ذات الهيكلين محلها، والصعوبات الفنية التي تعاني منها الناقلات ذات الهيكلين، تمثل تغيرات أساسية تسهم فيبقاء أسعار النفط مرتفعة، يمكن تصور الناقلة ذات الهيكلين على أنها سفينة داخل سفينة، حيث يوجد فراغ بين جداري السفينتين يراوح بين مترين وأكثر من ثلاثة أمتار، تم ملء الخزانات داخل الجدار الداخلي، فإذا اصطدمت السفينة بجسم ما، فإن الدمار يصيب الهيكل الخارجي فقط؛ الأمر الذي يمنع تسرب النفط إلى البحار ويساعد على تجنب كارثة بيئية، على عكس ما قد يحدث لو كانت الناقلة ذات هيكل واحد.[18]

بما أن الطلب على النفط العالمي سيزداد باستمرار، وأن التجارة في المشتقات النفطية ستزداد، وأن هذه التجارة تتخذ مسارات جديدة، حيث ستزداد صادرات الهند من المشتقات النفطية إلى الولايات المتحدة، في الوقت الذي تحولت فيه الصين من دولة مصدرة إلى مستوردة، فإنه لا يتوقع أن تعود أحوال سوق الناقلات إلى ما كانت عليه في الماضي. سينتتج عن هذه التطورات محدودية تجارة النفط العالمية عبر البحار؛ الأمر الذي سيؤدي أجور نقل النفط مرتفعة، والتي ستساهم بدورها في رفع أسعار النفط.. بالإضافة إلى أن العوامل السياسية، خاصة في نيجيريا، ستؤثر في نقل النفط، وقد تشكل ضغطاً على عمليات شحن النفط من دول الخليج إلى أوروبا والولايات المتحدة؛ الأمر الذي يسهم أيضاً فيبقاء تكاليف الشحن مرتفعة.

يستدل أنصار هذه النظرية بالبيانات التي تشير إلى استمرار الطلب العالمي على النفط بالارتفاع، واستمرار الزيادة في واردات النفط الأمريكية (خاصة أنه لا يمكن نقل النفط إلى الولايات المتحدة عبر أنابيب من إفريقيا أو الشرق الأوسط)، والزيادة الكبيرة في واردات الولايات المتحدة من البنزين؛ حيث تضاعفت هذه الواردات خلال السنوات الخمس الأخيرة، وارتفاع نسبة تشغيل الناقلات إلى أقصاها، وارتفاع أجور النقل بعدة أضعاف خلال الأعوام الأخيرة، والارتفاع في أجور الناقلات الضخمة في الأسابيع الأخيرة بأكثر

من 30 ألف دولار يومياً. كما يستدلون بتباطؤ نمو عدد الناقلات في عام 2006، وانخفاض نمو الطلبيات الجديدة على الناقلات الضخمة من 23.9 مليون طن في الربع الأول من العام الحالي إلى 13.4 مليون طن في الربع الثاني، كما انخفض نمو الناقلات الجديدة التي تم تسليمها خلال الفترة نفسها.

أما بالنسبة للسفن الجديدة مزدوجة الهيكل؛ فهي ليست أكثر تكلفة فقط، ولكن تكاليف صيانتها والوقت اللازم لصيانتها أكبر بكثير من الناقلات وحيدة الهيكل، الأمر الذي يسهم أيضاً في رفع التكاليف. إضافة إلى ذلك.. فإن أي مشكلات في أنابيب النفط العالمية؛ خاصة الواسعة بين روسيا ومناطق أخرى، ستزيد من الضغط على ناقلات النفط.

2-5 الناقلات ونظرية التغيرات الدورية

يرى مؤيدو هذه النظرية إلى أن أسواق الناقلات وأجورها هي دورية أيضاً، حيث تشير البيانات إلى زيادة كبيرة في عدد الناقلات وطاقتها الإستيعابية خلال السنوات المقبلة. يستدل أنصار هذه النظرية بالبيانات والعقود التي توضح نمو الطاقة الإستيعابية لنقلات النفط بمقدار 6% في المائة سنوياً خلال الأعوام المقبلة. [18]

يؤكد أنصار هذه النظرية أن ما حدث منذ العام الماضي في أسواق ناقلات النفط لا يعتبر تغييراً هيكلياً؛ حيث إن هذه التغيرات مؤقتة لأنها نتجت عن الأحداث السياسية في نيجيريا وتغيير مواصفات البنزين في الولايات المتحدة. أما الارتفاع في أجور ناقلات النفط الضخمة في الفترات الأخيرة، فإنه يعود إلى انخفاض إنتاج ألاسكا بعد اكتشاف التاكل في أنابيب النفط هناك، ويتوقع لهذه المشكلة أن تحل كلياً قبل نهاية العام الحالي. يشير هؤلاء إلى أن الانخفاض الذي شهدته صناعة الناقلات في الربع الثاني من العام الحالي هو انخفاض مؤقت نتج عن عوامل عده، أهمها: النظام العالمي الجديد المتعلق بتوحيد هيكل الناقلات الذي تم تطبيقه في شهر (أبريل) 1427هـ، ولو كان الأمر كما يتصور أنصار نظرية التغيرات الهيكلية لارتفاع أجور الناقلات،

ولكنها انخفضت خلال الفترة نفسها، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار المعادن أسهم في رفع تكاليف إنتاج السفن الجديدة، وقد بدأت أسعار هذه المعادن في الانخفاض.

يرى هؤلاء أن قانون منع الناقلات ذات الهيكل الواحد من نقل النفط بعد عام 2010م لن يطبق بحذافيره بسبب عدد من الاستثناءات، كما يرون أن حدوث أزمة في الشحن ستجعل عدداً من الدول الصناعية تمدد تاريخ عمل هذه الناقلات إلى ما بعد 2010م، كما يرون أن ارتفاع أسعار النفط قد بدأ يؤثر في نمو الطلب العالمي على النفط؛ الأمر الذي خفض النمو في التجارة العالمية فيه، حيث لم يتغير الطلب العالمي على النفط بشكل ملحوظ في الفترات الأخيرة، هذه التطورات أثرت بشكل سلبي في أسواق ناقلات النفط في العالم.

إضافة إلى ذلك.. فإن قيام العراق بتصدير النفط بشكل شبه مستمر من خط الأنابيب الواسع بين كركوك وميناء جيهان التركي خلال الأعوام المقبلة، سيؤثر سلبياً في الطلب على ناقلات النفط وأجورها، وينطبق الأمر نفسه على خط الأنابيب الروسي، الذي يتوقع له تصدير النفط للصين في نهاية عام 2009م.

6-2 أساليب وطرق مكافحة التلوث النفطي

يعتبر تلوث مياه البحار والأنهار والأرض بالنفط من أخطر الملوثات في عصرنا الحالي لتأثيره الضار على الإنسان والبيئة والإقتصاد، بالإضافة إلى الأضرار المالية حيث تكلف عمليات مكافحة التلوث بالنفط المتسبب في التسرب مبالغ طائلة ومساعدة قانونية؛ لذلك يجب على الشركات والأجهزة العاملة في مجال النفط والنقل البحري وضع خطط لمنع ومكافحة التلوث، وتوفير معدات معالجة التلوث، وتدريب العاملين على طرق منع ومكافحة التلوث بالنفط.

* إن الأسلوب الأمثل لمعالجة التلوث النفطي للبيئة الساحلية والبحرية يختلف من منطقة إلى أخرى، ومن شهر إلى آخر، ويعتمد على عوامل كثيرة ومتباينة.. كما أنه يمكن في بعض الحالات الاستعانة بأكثر من طريقة أو أسلوب لمكافحة التلوث النفطي في النطاق الساحلي أو البحري، وهناك طرق كثيرة لمعالجة التسربات والبقع النفطية، والتي تقوم على تركها على حالها إذا حصلت في عرض البحر أو احتواها أو إزالتها أو تشتتيتها أو حرقها.

وفيما يلي نبين أهم الطرق والأساليب المتبعة في مكافحة التلوث النفطي:

1. طريقة إقامة الحاجز العائمة فوق سطح الماء

طريقة إقامة الحاجز العائمة فوق سطح الماء باستخدام أجهزة خاصة، مع الاستعانة بالجرافات والكانتسات لحصر بقع الزيت العائمة ومنع انتشارها؛ فهي تساعد على زيادة سمك طبقة الزيت وتقلل المساحة التي تغطيها، وبذلك يمكن امتصاصه تدريجياً وشفطه بواسطة مضخات إلى خزانات على الشاطئ أو على ظهر السفن، ثم إعادة فصل النفط من الماء، وهذه التقنية تستغرق وقتاً طويلاً تتعرض أثناءه البقع النفطية لعوامل المناخ والتغيرات البحرية؛ حيث تتشتت وتتحطم بفعل الضوء مما يزيد صعوبة عملية المكافحة.

2. طريقة إحراق طبقة الزيت باللهم

طريقة إحراق طبقة الزيت باللهم بعد حصرها وإضرام النيران فيها، على الرغم من أنها ليست صالحة في جميع الأحوال، ولا يستحب استخدامها لخطورتها على البيئة؛ فهي تلوث الهواء، وتسبب ضرراً بالغاً لكثير من الكائنات الحية.

3. الطريقة الكيميائية

الطريقة الكيميائية برش أنواع معينة من المذيبات والمنظفات الصناعية والمساحيق عالية الكثافة أو بعض الرمال الناعمة على سطح البقع

النفطية في البحار الملوثة للالتصاق بها؛ لتحولها بعد تفتيتها إلى ما يشبه المستحلب، فينتشر في الماء ويدوّب فيه أو يتسرّب إلى القاع نتيجة ارتفاع كثافته، ويعتبر هذا علاجاً ظاهرياً للمشكلة؛ لأن هذه الطريقة تتطلب كميات كبيرة من المنظفات والمذيبات تساوي أحياناً كمية النفط المراد التخلص منه.. وكذلك، فإن استخدام القدر الكبير من المنظفات الصناعية يضيف الكثير من التلوث العام لمياه البحر والبيئة، ولأن وصول المواد المستخدمة في التنظيف وجزئيات النفط بعد تفتيتها إلى قاع البحر يسبب إلادة الأسماك والديدان والقواقع والرمال التي تعيش فيها، وبذلك تعتبر هذه الطريقة زيادة في تعقيد مشكلة التلوث وليس حلّاً نهائياً لها.

4. طريقة جمع المخلفات ومزجها

أدى التطور التكنولوجي الذي واكب صناعة النفط إلى بروز طرق حديثة لمعالجة مخلفات الحفر البري وخاصة الوح، بجمع المخلفات ومزجها بمواد تعمل على تثبيتها كيميائياً وفيزيائياً مما يقلل من آثارها.

5. مكافحة التلوث النفطي بالبكتيريا

لقد أكد عديد من الدراسات أنه نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحيوية كإحدى التقنيات الحديثة، اتسع نطاق استخدام الكائنات الحية الدقيقة (البكتيريا) لحل كثير من المشكلات البيئية، التي تنتج عن التلوث النفطي، والذي يعتبر من أهم المشكلات التي يجب التصدي لها للحفاظ على البيئة.

طريقة المعالجة الطبيعية (البيولوجية) التي تستخدم أنواعاً من البكتيريا في مقدورها استخلاص الملوثات التي ارتبطت بالترابة أو الماء ويتذرّ جرفها بعيداً أو فصلها، كما أن بإمكانها تحويل مادة كيماوية ضارة إلى مادة غير ضارة وأحياناً مفيدة. البكتيريا القادرة على تجزئة عديد من الملوثات موجودة في التربة والماء، وتقوم بهذه التجزئة عبر ما يدعى بالمعالجة البيولوجية،

وفي مجال مكافحة التلوث النفطي تقوم البكتيريا بتحليل المواد الهيدروكربونية من مخلفات الزيوت النفطية إلى جزئيات أقل وزناً وتركيباً، وأدنى خطراً لسهولة ذوبانها في الماء؛ مما يحولها من مواد خطيرة أكثر ضرراً إلى مواد ذائبة أدنى خطراً وأقل تلوثاً، لكن أعدادها القليلة طبيعياً تجعلها أقل كفاءة في معالجة التلوث، كما أن لها القدرة على تحمل سمية هذه المواد النفطية وتحويلها إلى مادة غذائية لها، ويتم ذلك بتهجين أكثر من نوع من أنواع البكتيريا الموجودة في الطبيعة، وإحداث عدد كبير من التبادل بين جيناتها المختلفة للوصول إلى الصفات المطلوبة، وإنتاج نوع جديد من البكتيريا التي لا يوجد لها في الطبيعة، ولها القدرة على استعمال النفط كغذاء لها.

7-2 الأساليب الميكانيكية لمكافحة تلوث المياه بالنفط

- أ - استخدام الحاجز الطافية لتسريح البقعة النفطية للحيلولة دون انتشار النفط والتي سبق شرحها.
- ب - استعمال المواد الماصة التي تعرقل حركة البقعة النفطية جزئياً مثل الصوف الزجاجي والمایكا، وتُرشَّ هذه المواد من قوارب صغيرة، ثم يتم جمعها بواسطة شبكات دقيقة وتنقل إلى حيث يمكن التخلص منها إما حرقاً في أفران خاصة، أو يتم استخلاص النفط الموجود فيها ويعاد استعماله من جديد.
- ج - استعمال طريقة المص بواسطة أجهزة خاصة تمتص البقع النفطية مثل المكابس الكهربائية، وبذلك يتم التمكن من فصل النفط عن الماء.
- د - استعمال أجهزة تقوم بکشط طبقة النفط السميكة الطافية فوق سطح المياه، ويتم تجميع النفط المشووط وسحبه باستخدام المضخات.
- ه - استخدام أجهزة الحزام الناقل التي تمرر حزاماً معدنياً عبر طبقة النفط اللزجة، حيث يتلخص النفط بالحزام، ويمكن التخلص منه لاحقاً.

الفصل الثالث

سيناريو مواجهة الأزمات

مقدمة

السيناريو كمفهوم هو أحد مدلولات العمل على المستويات العليا والتخصصية للمشتغلين في مجال إدارة الأزمات، على اعتبار أن السيناريو هو مجموعة من الإجراءات المحتملة أو المطروحة في بدائل لمواجهة موقف طارئ أو أزمة افتراضية، وبالتالي يمكن أن نضع السيناريو لمواجهة أزمة محتملة أو لإدارة أزمة لتحقيق أهداف محددة.

* * أما المدلول اللغوي لكلمة السيناريو في اللغة الإنجليزية، فهو كالتالي:

1- التعرف طبقاً لما ورد بقاموس longman.

السيناريو وهو وصف إحداث محتملة لاي عمل أو إحداث قصة فيلم أو مسرحية.

2- التعريف طبقاً لقاموس Webster الامريكي.

السيناريو هو الخطوط العريضة لاي مسلسل إحداث مخططة سواء كانت حقيقة أو خيالية.

(وهو ما يطلق عليه علمياً إدارة المصالح بالأزمات) .. وقد ارتبط مفهوم السيناريو في فكر الكثيرين، بمعنى واحد أنه يستخدم عند إجراء المباريات السياسية والعسكرية ... الواقع غير ذلك حيث إن جميع العاملين في مجال اتخاذ القرار يحتاجون بالفعل إلى تصور منطقي يتلاءم مع الظروف، التي يتخذون فيها القرار خلال مراحل كثيرة من عملهم، وبالتالي سيحتاجون للجوء إلى استخدام مفهوم السيناريو.[19]

ومن هنا فإن الاتجاه المعاصر يؤكد احتياج جميع رجال التخطيط أو الذين يعملون في مجالات تحليل المعلومات وتحليل النظم إلى توفير البيانات

اللزامية لمتخذى القرار في مجالاتها المختلفة أن يلجئوا إلى مفهوم السيناريو في مجال عملهم.

لذلك، فإن الذين يتخذون القرار أو يصيغونه في مجال تخصيص الموارد القومية أو منفذى القرار على المستوى المحلي والتنفيذي أو على المستوى التخصصي في نطاق محافظة أو داخل اختصاص وزارة معينة على مستوى الدولة لابد أن يلجئوا إلى عمل سيناريوهات مختلفة لإدارة أعمالهم ويتضخم ذلك جليا عند إدارة أزمة قومية تتشعب، وتتدخل أطرافها لدرجة التأثير على المستوى المحلي بل والشخصي أحيانا، كل هؤلاء يحتاجون إلى استخدام أسلوب السيناريوهات لتحديد الأولويات للأعمال المطلوبة ورسم أدوار الجهات المختلفة، وهذا الأسلوب يعتمد على الآتي:

- طبيعة الافتراضات والموقف.
- حجم البيانات أو المعلومات عن الموقف.
- البدائل المتاحة طبقا للإمكانات المتوفرة.
- النتائج المتوقعة لاختيار كل بديل على حدة وتقيمه.
- إمكانية المتابعة اللزامية لتنفيذ البديل المتاح.

1-3 الهدف من إعداد السيناريو

يهدف إعداد السيناريو الوصول إلى ابتكار أفكار جديدة وحلول غير نمطية، تتبع من طاقم إعداد السيناريو الذي يعده في شكل سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من حدة المواقف المكونة للأزمة مع إمكانية المناورة بالإمكانات المتاحة لتفادي المواقف الحرجة، التي قد تنشأ أثناء إدارة الأزمة والتقليل من عنصر المفاجأة للأزمات المتوقعة.

2-3 السمات المميزة للأزمات

الأزمات لها سمات تميزها عن المواقف العادية، وهي المفاجأة وسرعة تطور الأحداث وضيق الوقت المتيسر لاتخاذ القرار، والتهديد المباشر للمصالح

العليا للدولة أو النظام أو المؤسسة مادياً ومعنوياً وبشرياً، بالإضافة إلى ندرة المعلومات. [20]

ويمكن التغلب على هذه السمات في ما يلي:

١- المفاجأة

من خلال التنبؤ بالأزمات المتوقعة وعمل سيناريوهات لها؛ أى التفكير في صور حدوثها، وهذا يقلل كثيراً من المفاجأة.

٢- ضيق الوقت

بالتدريب على السيناريوهات المختلفة يؤهل مدير الأزمات على سرعة التصرف وإتمام العمل على أكمل وجه، وهذا يقلل كثيراً من الوقت اللازم لإدارة الأزمات، وبالتالي يتم التغلب على ضيق الوقت.

٣- التهديد

الاستعداد لمواجهة الأزمة من خلال التنبؤ بها وعمل السيناريوهات والتدريب عليها يقلل من المخاطر والتهديدات بعض الشئ.

٤- ندرة المعلومات

يتم التغلب عليها من خلال تنشيط عناصر جمع المعلومات، سواء قبل حدوث الأزمة، وهذا يساعد في وضع سيناريو جيد، أو في بداية الأزمة وهذا يساعد على حسن إدارتها، أو أثناء الأزمة مما يساعد طاقم الإدارة على تعديل اتجاهاته للأفضل باستمرار.

٣-٣ تحديد الأزمات داخل قطاعات الدولة (المنظمات - المؤسسات)

يتم ذلك من خلال حصر المشكلات التي تواجه الكيان وتصنف في مجموعات مع إستبعاد المشاكل الهامشية، ثم تقييم هذه المشكلات بواسطة الخبراء والمتخصصين في مجال العمل وتحديد مأثيرى مستوى الأزمة، وترتيب الأزمات في محفظة الأزمات طبقاً لأولوياتها، ثم نبدأ عمل سيناريوهات لها، وهذا ما ستتناوله في إعداد سيناريو لتسرب النفط.

4-3 العناصر الأساسية لأعداد سيناريو أزمة تسرب النفط

- 1- سلوك النفط المسكوب.
- 2- خصائص النفط.
- 3- إدارة التلوث بالنفط.
- 4- إستراتيجيات مكافحة التلوث بالنفط.
- 5- طرق مكافحة التلوث.
- 6- معدات مكافحة التلوث.
- 7- مراقبة ومتابعة التلوث.
- 8- السلامة أثناء مكافحة التلوث.

5-3 العناصر الجديدة في اعداد السيناريو (عملية استخدام البرامج الجديدة لإدارة التسرب بالنفط)**5-3-1 عمليات مكافحة التلوث بالنفط**

تعد أساس مكافحة التلوث بالنفط منهج تمهيدي للتدريب والتوعية العامة، إن برنامج التدريب المتقدم لعمليات مكافحة التلوث بالنفط يمثل المستوى المثالى لتدريب المختصين، ويتضمن هذا البرنامج وحدات تدريب تتضمن الموضوعات التالية:

- تأثير العوامل الطبيعية على بقع النفط.
- تعريف ووصف بقع النفط في البحار والأنهار وعلى الشواطئ.
- تنظيم تسرب النفط وطرق المكافحة.
- خطط الطوارئ لمكافحة التلوث بالنفط.
- عمليات مكافحة التلوث بالنفط في البحر.
- طرق معالجة الشواطئ من بقع النفط.
- مكافحة التلوث بالنفط في الأنهار والأماكن البرية.

- التخلص من المخلفات.

- حماية الأحياء البرية والمائية.

- السلامة أثناء عمليات مكافحة التلوث بالنفط. [7، 12]

2-5-3 تدريب للمؤولين

بعد الملخص التنفيذي لتدريب المسؤولين كالمديرين وقادة الشركات والهيئات العامة

والحكومية بمعلومات عن القضايا المهمة في مجال مكافحة التلوث النفطي. يتضمن البرنامج مقدمة قصيرة عن أساليب إدارة مكافحة تسرب النفط، طرق معالجة التلوث، المسئولية والتفاعل المناسب مع الوكالات الدولية، المؤسسات الحكومية والإعلام.

3-5-3 إجراءات الطوارئ

** أهم الإجراءات المتخذة عند حدوث حالة تسرب نفطي من إحدى السفن يمكن إيجازها في الآتي:

- يتم إبلاغ المنظمة ومركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية، وفقاً لبروتوكول الطوارئ البحرية الموقع بين الدول سنة 1978 بحدث التسرب النفطي.
- يقوم مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بجمع كل المعلومات عن الحادث.
- يقوم المركز بإبلاغ بقية الدول الأعضاء عن الحادث، ويزودها بكل المعلومات المستلمة عنه.
- يقوم المركز بإبلاغ مؤسسات القطاع الخاص المحلية والإقليمية والدولية عن الحادث؛ لكي تكون هذه المؤسسات على أتم الاستعداد لمكافحة الحادث عند الضرورة.

- يتم تبادل المعلومات حول الحادث بصورة متواصلة ومتابعة أي تغير طارئ.
- يتم تحديث البيانات والمعلومات عن الحادث، ومن ثم تزويد الدول الأعضاء بها.
- يتم تزويد الدول الأعضاء بالاستشارات القانونية والفنية بصورة متواصلة.
- يقوم المركز باستخدام برنامج الحاسوب الآلي لتتبع مسارات البقع النفطية؛ للتتبؤ باتجاه بقعة النفط ومدى انتشارها بصورة مسبقة.
- يتم الاتصال بين المركز والدولة أو الدول المعرضة للحادث لمعرفة ما إذا كانت هذه الدولة أو الدول في حاجة إلى مساعدة إقليمية أو دولية.
- يقوم المركز بإعداد تقرير حول الحادث ويحتفظ به، للرجوع إليه عند الضرورة وأخذ الدروس منه لقادي تكرار مثل هذا الحادث مستقبلاً.[21]

4-5-3 تحديد تأثيرات النفط الضارة على البيئة البحرية

للنفط تأثيرات ضارة على البيئة المائية تتلخص في:

- آثار مهلكة على الأسماك بتغطيته لسطح الخياشيم أو تراكم المواد السامة في أجسامها.
- احتمال موت الأسماك، وكذلك الكائنات البحرية الأخرى نتيجة قلة الأكسجين الذي استهلك في أكسدة المركبات النفطية.
- تأثيرات مدمرة لجمال البيئة الساحلية والشاطئية ومن يعيش فيها وعليها من الكائنات البحرية.

5-5-3 تحديد تسربات النفط المحتملة

أنواع التسربات المحتملة من المنشآت النفطية يتم تحديدها كالتالي:

- تسربات النفط الخام والمشتقات النفطية الثقيلة، وهي أسوأ أنواع التلوث البحري.
- تسربات المشتقات النفطية الخفيفة وهي أيضا ضارة بالبيئة البحرية، ولكنها سهلة التشتت والتبخّر وتأثيراتها أقل من النوع السابق.
- تسربات مخلفات السفن وهي المياه الزائدة عن حاجة الاستخدام على السفن والنقلات، وقد تكون مخلوطة بالزيوت ومخلفات السفن، وهذا أيضاً مخالف لقوانين البيئة البحرية.[4]

6-5-3 صيانة روتينية

العمل في المؤسسات النفطية يقوم بأعمال الصيانة الروتينية والدورية حسب نظام العمل، ويتم التأكيد من ذلك عن طريق نظام الرصد الذاتي للمنشآت النفطية.

7-5-3 خطة العمليات

تحتوي خطة العمل أو العمليات على وصف وتفاصيل إجراءات مكافحة التلوث بالزيت، ومزودة بالمعلومات الأساسية الالزمة على عدد من الملاحق والجداول.

ولابد من وقوع أحداث أثناء التنفيذ، تختلف عن الإجراءات الواردة في خطة الطوارئ، ولكن لابد من العمل على التوفيق بين الواقع والنماذج المرفقة مع الخطة.[20]

وتكون خطة العمليات من عناصر رئيسية، سيتم شرحها فيما يلى.

1- الإبلاغ

وتتعدد مصادر الإبلاغ عن أي حادث أو تلوث، فقد يكون أحد المواطنين أو جهة حكومية أو غير حكومية مسؤولة أو غير مسؤولة عن أعمال مكافحة التلوث البحري بالزيت.. لذلك فإن دور الشرطة والأجهزة الأخرى المعنية بالبيئة يحتم تواجد خدمة لمدة 24 ساعة يومياً مزودة

بالتليفونات وأجهزة الإتصال المناسبة لتلقى أي بلاغات وتوجيهها إلى الجهة المختصة، سواء في البحر أو البر، مع إخطار كافة الأجهزة المعنية بالأمر؛ طبقاً لخطة الإبلاغ أو الإخطار الموضوعة والمتافق عليها، وتوجد نماذج لهذا الغرض تحتوى على:

- أ- الوقت والتاريخ لخطة الاكتشاف.
- ب- مكان التلوث (خط طول / خط عرض).
- ج- أسباب ومصادر التلوث مثل اسم السفينة / نوعها / هل الحادث تصادم أم جنوح ... إلخ).
- د- تقدير كمية الزيت المنسكب وهل هناك إستمرار في التسريب.
- هـ- وصف لبقة الزيت من حيث الاتجاه / الطول / العرض / السمك / المظهر إلخ).
- و- نوع وخواص الزيت المنسكب (إذا أمكن).
- ز- أي إجراءات تم إتباعها أو سيتم إتباعها للمكافحة، ومنع استمرار التلوث.
- ح- اسم ووظيفة وعنوان المبلغ أو المبلغين وكيفية إعادة الاتصال بهم.
- طـ- رسم خطوط الشبكة الكنتورية لمسار الزيت المسكون.

2- تقييم الموقف

يجب أن تكون الخطة بحيث توفر لقائد العمليات أو الطاقم المتواجد وقت الإبلاغ وإمكانية تقييم الموقف وتحديد الموارد المهددة بخطر التلوث، وفور تلقى البلاغ الأول على قائد العملية أو رئيس ورديه العمل الآتي:

- تحديد خط سير بقعة الزيت بصفة مستمرة على فترات منتظمة.
- ترتيب عملية المراقبة الجوية (في حالة توافر طائرات)، لمنطقة التلوث للحصول على المعلومات.
- إخطار جميع الجهات التي قد تتأثر نتيجة لهذا التلوث.

لغرض تسهيل عملية التقييم، فإن خطة العمليات تتضمن التفصيلات الآتية:

أ- مكان وقوع الحادث مع تقدير أولى لحجم الانسكاب الأول، وأي انسكاب آخر محتمل.

مصدر البيانات: ربان السفينة - عامل اتصال السفينة أو المنشأة - فرد إنقاذ سلطة الميناء.

ب- نوع الزيت: الكثافة النوعية - اللزوجة - درجة الانسكاب - نسبة المواد الصلبة - خصائص التقطير.

مصدر البيانات: ربان السفينة - عامل اتصال السفينة أو المنشأة - مالك الشحنة - جهة التأمين.

ج- التيارات المائية: مثل المد والجزر والرياح في منطقة الحدث الحالية أو المستقبلية.

مصدر البيانات: من خلال ملحق خطة العمليات، ومصلحة الأرصاد الجوية المحلية، ومن جداول المد والجزر المعتمدة.

د- أماكن المناطق الحيوية وأولويات عمليات الحماية لها.

مصدر البيانات: الخرائط والمذكرات المدونة في ملحق خطة العمليات أو الموضحة في الجزء الخاص بإستراتيجية الخطة.

3- اتخاذ قرار المكافحة

يجب توافر البالئل لعمليات المكافحة؛ حتى يمكن اتخاذ القرار الأصلح، وعادة يتم أخذ الاعتبارات الآتية عند اتخاذ القرار:

أ- إذا لم يكن هناك تهديد أو إخطار للمناطق المهمة والحيوية، فيتم ترك البقعة دون مكافحة مع مراقبة تحركها والتغيرات التي تنتج عن ذلك.

ب- في حالة وجود خطر يهدد المناطق المهمة والحيوية، فيكون الاختيار إما بمكافحة بقعة الزيت وهي على بعد، أو وضع الحواجز البحرية حول هذه المناطق لحمايتها ومنع وصول بقعة الزيت إليها.

4- عمليات الإزالة ونظافة الشاطئ

يتم وضع كافة الإجراءات الالزمة للعمليات الآتية:

- أ- نقل وتحركات المعدات الالزمة والعماله المختصة للتشغيل.
- ب- فرد الحواجز البحرية سواء في البحر أو على الشاطئ؛ طبقاً لقرار إدارة المكافحة ووضع الحواجز في الأماكن السابق تحديدها لحماية الموارد الحيوية، وطبقاً لرسومات الربط والتثبيت الخاصة بذلك.
- ج- مجموعات إمداد بصورة كافية لضمان عدم حدوث اختناقات (على سبيل المثال في مراحل جمع الزيت وأماكن التخزين المؤقتة ثم التخلص النهائي) ول توفير الغذاء والملابس الوقود وأي مواد مستهلكة أخرى.
- د- استخدام الطائرات في المراقبة الجوية، والسيطرة على عمليات المكافحة في البحر والجو.
- هـ- اختيار خطوط السير المناسبة لنقل الزيت المسكون والمخلفات النفطية وغيرها حسب طبيعة المنطقة.
- وـ- متابعة تقديم أعمال المكافحة عن طريق البيانات الواردة من الطائرات والأفراد في مناطق العمل؛ لإعادة النظر في قرار المكافحة وعمل اللازم عند الاحتياج.
- زـ- حفظ السجلات اليومية الدقيقة بكل موقع إزالة ونظافة فيما يختص بجميع الأنشطة الحرارية والعماله والمعدات المستعملة، وأيضاً المواد التي استخدمت في العمليات.

5- الاتصالات

ويحتوى هذا الجزء من خطة العمليات على ما يلى:

- أ- ضمان تغطية مناطق العمليات بشبكة من الاتصالات كافية للسيطرة على المناطق المتأثرة بالتلوث؛ وبحيث تكون هذه الشبكة في متناول يد قائد العملية بقدر الإمكان.

بـ- ضمان توافر أجهزة ومعدات الاتصال لدى جميع أفراد المكافحة والتأكد من مقدرتهم على استخدامها بكفاءة، مثل (أجهزة لاسلكيـ فاكساتـ إشارات صوتية). ويعمل توافر هذه الأجهزة والمعدات بالصورة الكافية على سرعة وسلامة انتقال التعليمات والمعلومات والبيانات بين جميع الوحدات والفرق العاملة في المكافحة (طائرات / وحدات بحرية / فرق إزالة / معدات نقل)، ومركز السيطرة ومكافحة التلوث بالمنطقة.

6- إنهاء عملية الإزالة ونظافة الشواطئ

من الصعوبة وضع إجراءات إنهاء وإزالة المخلفات ونظافة الشواطئ في أي خطة طوارئ؛ حيث إن ظروف العمل وطبيعة المنطقة وعوامل أخرى تؤثر في سير الأعمال، وما يمكن إدراجه في الخطة من أجل الوصول إلى أفضل وأحسن النتائج، وهو تحقيق ما يلي:

أـ- الاتصال بجميع الجهات التي يهمها أعمال المكافحة، خلال تقديم أعمال المكافحة طبقاً لظرف العمليات.

بـ- إعادة المعدات إلى المخازن وعمل الصيانة والإصلاحات والاستبدال للأجزاء التالفة، وطلب استعاضة لقطع الغيار التي استخدمت بهدف تجهيز المعدات بحاله، تسمح استخدامها في العمليات المقبلة بأسرع وقت بعد انتهاء العمليات.

تـ- إعادة تنظيم ونظافة موقع التخزين المؤقت وأعادتها لحالتها الطبيعية.

ثـ- إعداد تقرير مفصل عن جميع العمليات يمكن استخدامه في المطالبات الخاصة بتكاليف المكافحة، وأيضاً في إعادة تقييم خطة الطوارئ بصفة عامة.

مما سبق يتضح أن حادث التلوث البحري بالزيت، ينتج عن أسباب كثيرة وحيث إن معظم هذه الحوادث لا يمكن تحديد وقت ومكان حدوثها، فإنه لهذا

السبب يجب أن تكون هناك خطة محكمة لمواجهة مثل هذه الظروف، وكما عرفنا أن خطة الطوارئ هي إجراءات وبيانات أساسية، يجب توافرها في غرفة العمليات. وعلى الجانب الآخر يجب أن يكون مستخدم ومنفذ هذه الإجراءات والقائم على جمع البيانات والمعلومات على قدر كبير من الإمام بالإجراءات الآتية:

- 1- الإمام بالمطلوب ومهام وظيفته في تنظيم المكافحة.
- 2- مستوى عالمي من التدريب على استخدام المعدات والأجهزة المختلفة، الواجب توافرها في مكان العمل.
- 3- القدرة على عمل التحليلات الازمة بعد كل عملية مكافحة للوصول إلى مستوى أفضل بالنسبة لتطوير الخطط الحالية بحذف ما ليس له أهمية وإضافة الضروري، وتلafi أوجه القصور الحالية لتطوير الخطة بصفة مستمرة.[13][16]

5-8 التعامل مع الآثار الناجمة عن الأزمة بأسلوب مبتكر.

أولاً : الاستفادة من التربة الملوثة بالنفط في إنتاج مواد الإنشاء:

دلت النتائج المختبرية التي تمت للخلطات الإسفلانية للطرق المصنوعة من المواد والتربة الملوثة على مطابقتها للمواصفات القياسية، من حيث مقاومة الأحمال والانسيابية ونسبة الفراغات الموجودة بها وزنها النوعي. وتبين إمكانية استخدام التربة الملوثة بالنفط في رصف الطرق للحركة النفطية الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، يساهم تطبيق النتائج البحثية للمشروع في تنظيف البيئة من التلوث النفطي، وإنتاج مادة بناء يمكن تسويقها، ومن المتوقع أن تكون قليلة التكاليف ولها مردود اقتصادي مناسب.

ثانياً: مشاريع بيئية

من أهم المشاريع البيئية المتعلقة بالحد من النفايات التي دشنتها شركات النفط أخيراً مشروع وحدة معالجة الحمأة الزيتية التي تقوم باسترجاع

المواد الهيدروكربونية المتجمعة من البقع النفطية بعد عملية المكافحة تمهدأ لإعادة تصنيعها وتحويل المتبقى من هذه الحمأة إلى مواد آمنة بيئياً، وبهذا المشروع تم وقف استخدام الحفر الزيتية المستخدمة سابقاً للتخلص منها، علماً بأن شركات النفط تقوم حالياً بإعادة تأهيل هذه الحفر الزيتية.[3].

ثالثاً : استخدام وتطبيق أسلوب الرصد الذاتي

وهو الوسيلة لتنظيم العمليات المختلفة على المنصات البحرية ووحدات واستخراج وتكرير النفط كأسلوب حديث لإدارة المخاطر والإدارة البيئية لمنع حدوث الأزمات، وتوفير المعلومات الضرورية لسيناريو الأزمة عند حدوثها، وهو ما سيتم عرضه بالتفصيل في الفصل الرابع.

الفصل الرابع

الرصد الذاتي ومكافحة أزمات التسرب

مقدمة

إن رصد العمليات الصناعية بما تتضمنه من تسربات ناتجة عن عمليات التشغيل وتأثيرها على البيئة تعد من العناصر الرئيسية للتحكم في الإنتاج وتنظيمه. ويتضمن نظام الرصد الذاتي القيام بالقياسات الخاصة بعمليات التشغيل والتحكم وقياس التسربات وتأثيرها على البيئة، بالإضافة إلى إعداد التقارير التي تتضمن نتائج القياس والتحليل كافة وتقديمها إلى الجهات المعنية. ويمكن للمنشآت الصناعية عامة والمنتجة للنفط أن تقوم بإجراءات الرصد الذاتي بنفسها، أو أن توكل هذه المهمة إلى جهة إستشارية على نفقتها الخاصة. وينبغي تسجيل البيانات الخاصة بإجراءات أخذ العينات والتحاليل، ثم إبلاغها إلى المسؤولين عن اتخاذ القرار داخل المنشأة أو خارجها.

١-٤ أهداف الرصد الذاتي

تهدف برامج الرصد الذاتي إلى الآتي:

- جمع المعلومات الموقعة عن عمليات الإنتاج والمخلفات والتسربات الناتجة عن التشغيل.
- تحليل البيانات بهدف تحديد مجالات التطوير التي تسمح للمنشأة بتحسين إجراءات التحكم في العملية الإنتاجية، أو وضع الضوابط التي تؤدي إلى خفض الفاقد، وبالتالي تقليل التأثيرات البيئية لعمليات التشغيل.
- التأكد من الالتزام باللوائح القانونية وشروط الترخيص.
- التعرف على المصادر الرئيسية للملوثات.

يتضمن نظام الرصد الذاتي المتكامل عنصرين رئисيين كما يلى:

٤-١-٤ الرصد الذاتي لعمليات التشغيل والإنتاج

تقوم معظم المنشآت الصناعية وخاصة المتعاملة مع النفط حالياً برصد عمليات التشغيل، إلا أن بعض إجراءات التحكم في التشغيل تحتاج إلى تطوير إجراءات الرصد لضمان مزيد من الحماية البيئية.

وتهدف إجراءات رصد عمليات التشغيل إلى:

- التحكم في الجودة.
- الصيانة الوقائية بدلاً من الصيانة الطارئة واحتمالات الإيقاف الاضطراري للتشغيل.
- تقليل الفاقد.
- توفير أفضل الظروف لعمليات التشغيل.
- التحكم في ظروف التشغيل.
- ترشيد استخدام الطاقة والمياه بهدف خفض النفقات.
- تطوير إجراءات التحكم في التشغيل والمنتجات بهدف زيادة الأرباح.

٤-١-٥ الرصد الذاتي البيئي

يتضمن الرصد الذاتي البيئي رصد التسربات وتأثير الملوثات على الأوساط البيئية المستقبلة. إن الالتزام بحدود التسربات التي حدتها القوانين واللوائح البيئية يضمن الحفاظ على نوعية الأوساط البيئية المستقبلة. إن رصد التأثيرات البيئية للملوثات ليس إجراءً وقائياً، ولكنه يوفر تقييماً للحالة الراهنة للأوساط البيئية المستقبلة بعد وقوع الأضرار التي تسببت فيها الملوثات. وفي المقابل تهدف إجراءات رصد التسربات النفطية إلى تقليل التسربات عند المصدر عن طريق الإجراءات الوقائية وإجراءات الحد من التلوث.[22]

إن قوانين البيئة المصرية تتعامل مع تركيز الملوثات فقط وليس الأحمال الكلية للملوثات، ويتولى المفتشون تقييم مدى الالتزام المنشآت الصناعية بالحدود التي نصت عليها القوانين عن طريق إجراء القياسات والتحاليل. وتمتد أهداف رصد التسربات حيث تتعذر الالتزام لتشمل تحسين الأداء

البيئي. وتشمل بيانات الرصد الذاتي الخاصة بتقييم مدى تحسن الأداء البيئي بيانات عن تسربات المنتجات النفطية في الجو والمياه والتربة، بالإضافة إلى بيانات عن مخازن المواد والمخلفات الخطرة، وطرق وأساليب تداولها والتخلص منها وفقاً لمواد القانون 4 لسنة 1994 [23].

4-2 الاختلاف بين الرصد الذاتي والتفتيش

تحتفل أهداف التفتيش عن أهداف الرصد الذاتي، حيث تتولى المنشأة الصناعية القيام بإجراءات الرصد الذاتي بنفسها أو عن طريق مكاتب استشارية متخصصة بهدف زيادة الأرباح، بينما تتولى هيئات رسمية القيام بأعمال التفتيش بهدف التأكيد من صحة البيانات الواردة في السجل البيئي للمنشأة أي "متابعة السجل البيئي للمنشأة؛ للتتحقق من مطابقة البيانات الواردة به مع الواقع" (وفقاً لنص اللوائح التنفيذية للقانون 4 لسنة 1994، مادة (18)). [23]

وعلى الرغم من التكامل بين الرصد الذاتي والتفتيش، إلا أن البيانات التي توفرها إجراءات التفتيش وحدها لا تكفي لإحداث التطوير المطلوب في إدارة الإنتاج واستهلاك المياه والطاقة. إن إجراءات التفتيش تتم على فترات متباينة، بينما يمكن تطوير مواعيد إجراءات الرصد الذاتي (الداخلي) لتحقيق أهداف التطوير المطلوبة، بل يمكن أن تصبح إجراءات الرصد الذاتي عملية مستمرة،

وبالتالي لا ينبغي التعامل مع إجراءات التفتيش كعنصر من نظام الرصد الذاتي.

تتضمن الأدلة القطاعية المتخصصة معلومات عن كيفية تحقق المفتشون من بيانات الرصد الذاتي، وفوائد الرصد الذاتي لكل من المفتشين والمنشأة العاملة في قطاع النفط.

3-4 التخطيط للرصد الذاتي وجمع البيانات

يمكن تلخيص عناصر خطة الرصد الذاتي الرئيسي (دليل الرصد الذاتي EPAP 1999) فيما يلي:

- الأهداف والنتائج المطلوبة من نظام الرصد الذاتي.
- الإجراءات التنظيمية وتوزيع المهام والمسؤوليات.
- تخطيط الأنشطة وتصميم الجدول التنفيذي للخطة.
- تحديد المتغيرات والمؤشرات التي ينبغي رصدها لتحقيق أهداف الخطة.
- تصميم برنامج مناسب لأخذ العينات وإجراء القياسات.
- التعامل مع البيانات وإجراءات إعداد التقارير.
- إعداد نظام لمتابعة القرارات والإجراءات الإلزامية، وتطور عملية الرصد الذاتي.
- مراجعة التحكم في جودة البيانات وتوكيد الجودة، والموافقة عليها بواسطة الجهات المعنية.

ويمكن الرجوع إلى أدلة الرصد الذاتي القطاعية المتخصصة لمزيد من التفاصيل.

1-3-4 الأهداف المحددة لعمليات الرصد

تشمل الأهداف التالية رصد التحكم في التشغيل ورصد الالتزام.

(أ) رصد التحكم في التشغيل:

تضمن الظروف المثلثى للتشغيل الحصول على أعلى إنتاجية وأعلى جودة المنتجات. ويشمل التحكم في التشغيل إجراءات التحكم والرصد للمتغيرات الرئيسية التي تؤثر في الأداء البيئي؛ بهدف تقليل الفاقد وبالتالي الحد من التلوث. كما تهدف إجراءات الصيانة الوقائية إلى تطوير الأداء البيئي عن طريق الحد من الملوثات.

لضمان التشغيل الآمن والفعال لوحدات توليد البخار ينبغي رصد المتغيرات التالية:

- منسوب التدفق النفطي
- نظافة محابس القياس (gauge cocks).
- سلامة صمامات الأمان: يؤدي تراكم الصدأ إلى إعاقة حركة الصمامات.
- تراكم القشور على الأسطح الداخلية لأنظمة السحب والإنتاج.
- وجود التسربات.
- ضغط النفط.
- طريقة الحفر.
- تركيز المواد الضارة في النفط المتتسرب.
- تكون البقع النفطية.

لذلك.. فإن رصد هذه الوحدات يشمل عديداً من المتغيرات مثل (منسوب التدفق، ضغط، درجة الحرارة، التحكم في معدل التسرب، نوعية الملوثات الناتجة عن التسرب ودرجة خطورتها، مستوى التدفق مع تغير الأحمال). [24].

ب) رصد الالتزام :

لقد وضع القانون 4 لسنة 1994م اللوائح البيئية الأخرى الخاصة بالحدود المسموح بها للانبعاثات في الهواء والتسلبات في المياه، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات الخاصة بإدارة المخلفات وشروط بيئه العمل.

ينبغي إجراء التحاليل والقياسات لضمان الالتزام بالقوانين البيئية المنظمة للإنبعاثات في الهواء والتسلب في المياه.. لذلك يجب أن تزود المداخن بالمجمسات المناسبة، التي تتيح جمع العينات والقيام بالقياسات بشكل متواصل.

تتضمن المتغيرات التي ينبغي رصدها: نوعية النفط المتسرب من حيث تحليله الكيماوي وتصنيفه الدولي من حيث كونه من نوعية النفط الخفيف أو الزيت الثقيل مما يستوجب معه تحديد كثافته، كما يجب أن تزود المحطات والمنصات البحرية بأجهزة لتحليل الغازات المصاحبة لعملية التسرب؛ خاصة في حوادث تسرب النفط المتعمدة ولا سيما الضارة منها مثل أكسيد الكبريت والنيدروجين، أول أكسيد الكربون، الجسيمات، الرماد.

أما بخصوص المخلفات الصلبة فينبعي رصد كمياتها وأساليب تداولها والتخلص منها؛ للتأكد من الالتزام بالقرارات الوزارية ومواد القوانين التي تحدد الإرشادات الخاصة.

4-3 المؤشرات والمتغيرات الخاصة بالرصد الذاتي البيئي

عند القيام بإجراءات الرصد الذاتي لوحدات استخراج وإنتاج النفط ينبغي الإلمام بعمليات التشغيل ومعرفة مصادر التلوث المحتملة. ويمكن تلخيص أهم المؤشرات والمتغيرات، التي ينبغي رصدها خلال إجراءات الرصد الذاتي البيئي فيما يلي:

- التقنية المستخدمة: وصف عمليات التشغيل، والتقنية المتبعة، ومعدلات الكفاءة والسعنة القصوى للوحدة.
- المدخلات: طريقة الحفر وتقنية عملية الاستخراج وكمية النفط المنتجة (طن/ السنة).
- المخرجات: التسربات للمواد السائلة والانبعاثات للمواد الغازية: ثاني أكسيد الكبريت، أكسيد النيدروجين، ثاني أكسيد الكربون، الأتربة وغيرها (بالمليجرام /م³ وبالطن/ السنة) لكل مصدر.
- إدارة المخلفات الصلبة: الكميات (طن/ السنة)، النقل، التداول، التخلص (الرماد، مخلفات صناعية عادية أو خطيرة).
- مياه الصرف: النوعية (مياه عمليات التشغيل، مياه صرف صحي، مياه تبريد).

- الكمية ($m^3/\text{السنة}$)، التداول، نوعية المجاري، مناطق الصرف.
- نوعية المياه الجوفية واحتمالات استخدامها كمياه للشرب أو للاستخدامات المنزلية.
- حالة الأرضي في موقع المنشأة (من ناحية التلوث)؛ مما يشمل نوعية التربة من حيث كونها رملية أو زراعية أو غيرها.
- بيئة العمل (الضوضاء، الروائح، الأسبستوس المستخدم في العزل، وأية مواد أخرى تمثل مخاطر على الصحة أو الأمان).
- تقنيات الحد من التلوث: إجراءات الحد من تلوث الهواء، معالجة المياه، إدارة المخلفات الصلبة، الحد من الضوضاء.
- أنظمة الإدارة البيئية الموجودة، نتائج القياسات والتحاليل، القوانين البيئية ذات الصلة ومستويات الملوثات المسموح بها.
- تقييم المتطلبات القانونية والتنظيمية.

3-3-4 وصف وتحديد مواقع نقاط الرصد

ينبغي قبل القيام بإجراءات الرصد تحديد موقع أخذ العينات والقياسات والجداول الزمنية الخاصة بتنفيذ خطة الرصد الذاتي. ويجب إعطاء الأولوية للمتغيرات التي تحدد مدى التزام المنشأة بالقوانين البيئية، ويمكن إعداد جدول لوصف أنشطة رصد عمليات التشغيل ورصد الالتزام، ويجب تحديد مواقع نقاط الرصد بدقة لكل حالة على حدي، ويعتمد تحديد نقاط الصرف على سعة الوحدة وأنواع الوقود المستخدم والملوثات الناتجة عن عملية التشغيل.

وفيما يلي تلخيص لمعايير اختيار نقاط الرصد (دليل الرصد الذاتي EPAP : 1999)

- تمثيل نقاط الرصد (تمثيل نقاط الرصد المنتقاة لأهمية معينة).
- خطورة نقاط الرصد المنتقاة.
- سهولة الوصول إلى نقاط الرصد المختارة.

فيما يختص بتشغيل الحفر واستخراج النفط.. فإن نقاط الرصد هي:

- ضغط ودرجة حرارة عملية التقطيب والطريقة المستخدمة رأسية أو أفقية.
- مؤشر منسوب التسرب ومعدله.
- معدل تدفق النفط.
- خصائص البيئة المحيطة الداخلة.
- نسبة التسرب ونوعية المواد المتسربة من حيث درجة الخطورة والقدرة على التعامل المباشر معها.

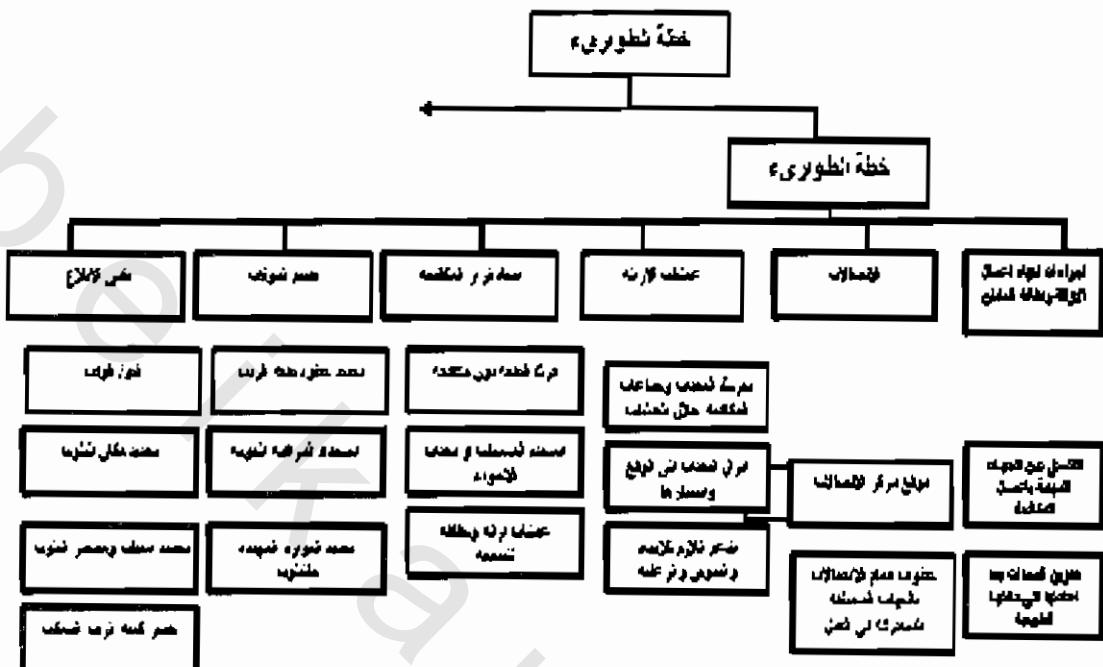
4-4 رصد المدخلات والمخرجات

ترتبط أهمية رصد المدخلات والمخرجات بالتشغيل الآمن للمنصة النفطية بنوعية المتسلبات المتولدة التي تؤثر على استخدامه في عمليات أخرى (الشرب، الزراعة، الصيد.....). تشمل مدخلات الوحدات تقنية عملية الحفر والغازات والمواد التي يتم دفعها. أما المخرجات فتتضمن المنتج والمواد المتسربة والغازات المنبعثة.

أ) نوعية ومعدل التدفق للنفط المتسرب:

أهم المتغيرات التي ينبغي رصدها فيما يخص عملية التسرب هي المواد الصلبة الذائبة الكلية؛ إذ يتسبب ارتفاع تركيز المواد الصلبة الذائبة الكلية في تكون البقع النفطية، كما أن صعوبة التخلص من بعض المكونات بالطرق الكيماوية أو البيولوجية المعروفة مثل طريقة التحليل البكتيري السابق والإشارة إليها؛ مما يستوجب معه استخدام طرق خاصة في المعالجة. شكل (4-1) يوضح التخطيط الهيكلي لخطة الطوارئ المقترنة للتعامل مع مشكلة تسرب النفط.

شكل (1-4) خطة الطوارئ المقترحة في إطار الرصد الذاتي للمنشآت النفطية



ب) نوعية وكمية النفط المتتسرب:

أهم المتغيرات التي ينبغي رصدها بالنسبة للمواد المتتسربة، هي: معدل التدفق ودرجة الحرارة. ويؤثر كل منهما على معدلات وطريقة التعامل مع الأزمة وبالتالي على كفاءتها وأدائها. يوضح الجدول (1-4) العناصر التي ينبغي رصدها في عملية التسرب.

الجدول (4-1): العناصر التي ينبغي رصدها فيما يخص المواد المتسربة وكميتها ونوعيتها ومعدلها.

الدالة	معدلات الرصد	طريقة الرصد	المتغيرات التي ينبغي رصدها	المدخلات
النقويم لنوعية النفط المنتج وجودة العمليّة الإنتاجية	متواصل مرّة / يوم	- مقياس التدفق - مقياس التوصيلية (Conductivity)	- معدل التدفق - الجودة (المادة الصلبة الذائبة الكلية وكثافتها)	النفط
حالة المواد المتربّة	مرة / أسبوع	صمامات الأمان	- النوع - المعدل الاستهلاك	زيوت البترول
كفاءة العملية ومعدل التسرب	مستمر	- مقياس التدفق - مزدوج حراري (Thermocouple)	- معدل التدفق - درجة الحرارة	المتسربات
جودة المياه	مرة / أسبوع	- حساسات الكيماويات - تحليل معملي	- النوع - الكمية / يوم	الكيماويات
ثلوث الهواء وكثيّة الانبعاث الحراري المتولد	مرة / أسبوع	- مقياس تدفق - حساسات غازات	- النوع - المعدل الاستهلاك	الانبعاثات

ج) رصد الكيماويات وزيوت التزليق

تستخدم المواد الكيماوية في وحدات توليد الطاقة لأغراض متعددة، وهي:

- إضافات مانعة للتآكل مع معدات التقطيب والإستخراج.
- محليل الغسل العكسي (Back Wash) للميسرات.
- المختبرات المستخدمة في وحدات المعالجة.

يهدف رصد هذه الكيماويات إلى ترشيد استهلاكها، وإيجاد بدائل لبعض الكيماويات الخطرة (مثل مانعات التآكل)، وخفض تركيزاتها في مياه الصرف الصناعي. تعتبر زيوت التزليق من المواد الخطرة التي تتطلب إجراءات إدارة سليمة خاصة في تداولها، وينبغي بيع الزيوت المستهلكة

إلى وحدات التدوير لإعادة استخدامها. يوضح الجدول (4-1) العناصر التي ينبغي رصدها بالنسبة لزيوت التزيلق والكيماويات.

د) رصد الوقود

يوضح الجدول (4-2) القيمة الحرارية لأنواع الوقود المختلفة. وتستخدم الحرارة الناتجة عن حرق الوقود في تشغيل المعدات والأجهزة المستخدمة في التقىب عن النفط واستخراجه، ويمكن حساب كمية الوقود المستخدمة لإطلاق الحرارة اللازمة (نظرياً) عن طريق التوازن الحراري (heat balance). وبعد معدل استهلاك الوقود النوعي (جم وقود لكل كجم بخار) مؤشراً على الكفاءة.

هـ) رصد المخرجات

يوضح الجدول (4-2) عناصر المخرجات التي ينبغي رصدها في وحدات توليد الطاقة.

جدول (4-2): العناصر التي ينبغي رصدها في المخرجات.

الدالة	معدلات الرصد	طريقة الرصد	المتغيرات التي ينبغي رصدها	المخرجات
	متواصل	- مقياس الضغط - مزدوج حراري	- الضغط - درجة الحرارة	البخار
	متواصل	- مزدوج حراري - مقياس التدفق	- درجة الحرارة - معدل تدفق المياه	المياه الساخنة
	متواصل	- مقياس التيار - أمبير - مقياس الميجاوات - مقياس معامل القدرة	- المخرجات - التردد - الجهد - معامل القدرة (Power factor)	الكهرباء المتولدة من التوربينات الغازية ومولدات дизيل

5 التحكم في التشغيل (التحكم في تشغيل وحدات تداول وإنتاج النفط)

أ) التحكم في تشغيل الخزانات

ت تكون أنظمة التحكم من مجموعة من العناصر التي تحكم في عديد من المعايير الكمية، التي تشير إليها سلسلة من أجهزة القياس والرصد بحيث يمكنها إيقاف عمليات التشغيل عند تخطي أي من المعايير الكمية المرصودة وحدود التشغيل الآمن أو السليم. وتتراوح أنظمة التحكم بين أنظمة بسيطة تعتمد على التحكم اليدوي في تشغيل الصمامات ومنظمات السحب (dampers)، وأنظمة باللغة التعقيدي يتم التحكم فيها بواسطة البرمجيات بشكل شبه تام بمجرد تصميم برنامج التحكم ومراجعته. وتتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى العبارة التالية: "لكي تكون قادراً على التحكم يجب أن تكون قادراً على أخذ القياسات"، وهي عبارة تتطبق على نظامي التحكم اليدوي والأوتوماتيكي.

وأنظمة التحكم اليدوي شائعة الاستخدام في الخزانات ذات السعة الصغيرة، وهي أنظمة شاقة حيث تتطلب المتابعة المستمرة لمعدات القياس كافة لضمان ثبات ظروف التشغيل الآمن، كما تتضمن وجود أنظمة للإنذار لتبييه العاملين إلى وجوب اتخاذ إجراءات تصحيحية فور حدوث تغير في بيانات الرصد.

ويتطلب التحكم السليم في تشغيل الخزانات النفطية تنظيم المعايير الكمية التالية، وفقاً لنظم التشغيل المختلفة:

- 1- تنظيم المدخلات الحرارية لتناسب مع المخرجات الحرارية المرغوبة.
- 2- تنظيم نسبة المكونات وتحديدها تحديداً تماماً ومعرفة كثافتها.
- 3- تنظيم معدل تدفق النفط ليتناسب مع معدل سريان المخرجات.
- 4- تنظيم ضغط السحب المتوازن (balanced-draught) للإبقاء على مستوى ضغط سلبي بسيط في جانب الغاز.
- 5- التحكم في درجة الحرارة في مناطق توليد درجات الحرارة الفائقة، لحماية الخزانات وشبكة أنابيب النقل والأجهزة التي يستخدم فيها، من درجات الحرارة فائقة الارتفاع.

6- درجة أمان عملية التداول بمراحلها المختلفة (التحكم).

وتتراوح درجة التعقد في أنظمة التحكم الأوتوماتيكي، وفي مجالات استخدامها وفي معداتها بين أنظمة "تشغيل/إيقاف" بسيطة كتلك المستخدمة في الوحدات الصغيرة، وأنظمة التحكم بالتضمين (modulating schemes) باللغة التعقّد التي تتضمن وحدات العرض المرئي (visual display) وإمكانات تخزين البيانات البرمجية، وهي الأنظمة المتبعة في بعض المنصات والشركات الكبيرة.[24]

يوضح الجدول (3-4) العناصر التي ينبغي رصدها في وحدات تداول وإنذار النفط

جدول (3-4): رصد التحكم في المواد المتتسبة.

الدالة	معدل الرصد	طريقة الرصد	المتغيرات التي ينبغي رصدها		طريقة المعالجة
			مياه الخارجية	مياه التغذية	
		التحاليل الكيميائية	- المواد الصلبة العالقة - المواد الصلبة الذائبة - الكلوريدات - عسر المياه - الألس الهيدروجيني	- معدل التدفق - الطلب على الأكسجين الحيوي والكيميائي - الزيوت والشحوم - المواد الصلبة العالقة - المواد الصلبة الذائبة - عسر المياه	التقنية
		التحاليل الكيميائية	المواد الصلبة العالقة		التنزير
		التحاليل الكيميائية	- المواد الصلبة العالقة - المواد الصلبة الذائبة - الكلوريدات - عسر المياه - الألس الهيدروجيني	- معدل التدفق - المواد الصلبة الذائبة - الكلوريدات - الألس الهيدروجيني	التبادل الأيوني
		التحاليل الكيميائية	- المواد الصلبة العالقة - المواد الصلبة الذائبة - الكلوريدات - عسر المياه - الألس الهيدروجيني		ترسيب المعادن

ب) ضغط الخزانات، القياس والتنفيذ والدلالة

1. دلالة قراءات الضغط

تعتبر قياسات الضغط ودرجة الحرارة المرتبطة بها والتحكم فيما من أهم إجراءات التحكم في التشغيل، لذلك يجب أن تكون مواضع رصد هذه القياسات واضحة بحيث يسهل على العاملين أخذ القياسات لضمان أمن وسلامة المنشأة.

إن ارتفاع مؤشر الضغط عن العلامة الحدية لضغط التشغيل على مقياس الضغط ينذر بوجوب الخفض الفوري للمدخلات الحرارية. أما انخفاض المؤشر (انخفاض الضغط) فيعني أن الطلب على الحرارة يزيد عن المدخلات الحرارية، وذلك يستلزم زيادة معدل التدفق.

يستخدم مقياس "بوردون" (Bourdon gauge) للضغط للحصول على هذه القياسات، وهو يتكون من أنبوب مرن مفلطح منتشي على شكل منحنٍ، يستقيم بزيادة الضغط الداخلي، ويتصل طرفه بمؤشر يتحرك على تدريج دائري.

2. صمامات الأمان

يتم تصميم الوحدات بحيث تتحمل مستويات محددة من الضغط ولا ينبغي تحت أي ظرف تعرضاً لها لمستويات ضغط أعلى من تلك المحددة بمواصفاتها. تكفي أجهزة قياس الضغط السالف ذكرها لتجنب ارتفاع الضغط عن المستويات المحددة، أما في معدلات التدفق المرتفعة ودرجات الحرارة المرتفعة نسبياً.. فيلزم تركيب صمامات أمان لتنفيس الضغط.

هناك ثلاثة أنواع رئيسية للتحكم الآوتوماتيكي:

أنظمة تشغيل/إيقاف (on/off)، أنظمة تحديد الموضع (positioning)، أنظمة المعايرة (metering).

(أ) أنظمة التشغيل / الإيقاف

تستخدم هذه الأنظمة في الوحدات، وتعتمد على إيقاف تدفق النفط في حالة وصول الضغط إلى قيمة حدية محددة، فيبدأ الضغط في الانخفاض نظراً لاستمرار طلب الأحمال عليه، حتى يصل إلى قيمة حدية دنيا محددة مسبقاً، عندئذ يعاد تشغيل تدفق النفط.[22]

تعتمد هذه التقنية على تغير الضغوط كمؤشرات للإيقاف والتشغيل، وينشأ عنها تغير مستمر في الضغط، ويقتصر استخدام هذه الأنظمة على الوحدات الصغيرة، فخلال فترات "الإيقاف" لا يوفر هذا النظام عوامل الأمان والسلامة الكافية، وهناك أيضاً أنواع متعددة من نظام "التشغيل / الإيقاف" مثل نظام "عالي / منخفض/إيقاف" (high/low/off) الذي يعتمد على ثلاثة وحدات للتحكم بدلاً من وحدتين.

(ب) أنظمة تحديد الموضع (positioning control system)

في هذه الأنظمة تتصل منظمات تدفق النفط لأجزاء الوحدة ميكانيكيًا بحيث تظل منظمات السحب في 위치 نفسه طالما بقيت منظمات التدفق دون تغير في موضعها. ويتضمن الاتصال الميكانيكي بين جهازي التحكم كلمات لتحويل الحركة (cam) تتحدد هيئتها خلال اختبار التشغيل (commissioning) بإحداث تعديلات يدوية في منظمات التدفق ومنظمات السحب (dampers) لتتوفر أفضل ظروف التشغيل. وتسمى هذه الأنظمة "أنظمة الدائرة المفتوحة" (open-loop)؛ حيث يفترض أن يبقى تدفق النفط من خلال منظم التدفق أيضاً ثابتاً طالما بقيت المنظمات في موضعها؛ حيث ترتبط مؤشرات التحكم في الضغط بعدد من المجرسات، يختص أحد هذه المجرسات بإرسال إشارة إلى منظم التدفق.. وفي حالة وصول مستوى الضغط للقيمة الحدية (المضبوطة سلفاً)، يتولى منظم تدفق الوقود إيقاف وصول الوقود إلى المعدات لمنع تسربه، وعادة ما يكون ذلك مصحوباً بإذار صوتي ومرئي بوجوب اتخاذ إجراءات تصحيحية يدوياً. ويستخدم هذا النظام

للتحكم في الطريقة الأوتوماتيكية. ويختص المنسق الثاني بإرسال إشارة كهربائية تتناسب شدتها مع قيمة تغير مستوى الضغط عن القيمة الحدية إلى محرك مؤازر (servomotor) متصل بمنظم التدفق (أو مفاتيح التحكم في سرعة السحب)، فيعاد تصحيح أوضاعها للوصول بمستوى الضغط إلى القيمة الحدية.[24]

ج) أنظمة التحكم العياري / التضميني

(Metering/modulating control systems)

تحتاج هذه الأنظمة إلى معدات لقياس تدفق النفط. في هذه الأنظمة يتم تنظيم تدفق النفط بواسطة المؤشر الرئيسي للتحكم وهو الضغط، حيث يشير الانخفاض في مستوى الضغط إلى وجوب زيادة المدخلات. عندئذ يقاس تدفق النفط وتقارن (مقارنة ارجاعية) القياسات في جهاز التحكم في النسبة (ratio controller)، ويتم التعديل بواسطة تشغيل منظم تدفق أو سريان أحدهما حتى الوصول إلى النسبة المطلوبة المحددة سلفاً. وبذلك يمكن الحفاظ على ظروف التدفق المناسبة بغض النظر عن حدوث تغيرات في مقاومة النظام أو خصائص معدات التحكم. وتسمى هذه الأنظمة "أنظمة الدائرة المغلقة". ويمكن بواسطة جهاز التحكم في نسبة النفط وتعديل تدفق النفط يدوياً بسهولة إثناء تشغيل الوحدة للوصول إلى النسبة المناسبة المحددة سلفاً، في حالة وجود إنذار بخصوص تدفق النفط أو تغير في خصائصه ينتج عنه تغير في المدخلات، يؤدي لمنع التسرب أو التقليل من معدله إلى أدنى مستوى. في الأنظمة البسيطة ذات التحكم اليدوي، يتم ضبط صمام التفوير يدوياً للتحكم في كمية مياه التفوير، بحيث يمكن الاحتفاظ بتركيز المواد الصلبة الذائبة تحت الحد الأقصى المسموح به والوارد بالمواصفات. وتسلزم هذه الطريقة أخذ عينات من المياه وتحليلها بشكل مستمر والتحكم في عملية التفوير؛ حتى الوصول بخصائص المياه إلى المستوى المطلوب.

جدول (4-4): التحكم في التشغيل.

الدالة	معدل الرصد	طرق الرصد	المتغيرات التي ينبعي رصدها	الجهاز
	بانتظام	المشاهدات	- العزل	رقم الخزان أو البئر
	متواصل	مقاييس الضغط	- الضغط	
	متواصل	مذودج حراري	- درجة الحرارة	
	متواصل	مقاييس السربان	- سربان البخار	
	كما أمكن	مقاييس الدفق	- دفق الوقود	
	بانتظام	الجرد	- استهلاك الوقود / يوم	
	بانتظام	المشاهدات	- التسرب من أنابيب الوقود	
	بانتظام	المشاهدات	- الإهتزازات / الدعامات	
		مقاييس التدفق	- معدل التفوير	

6-4 رصد الالتزام

وتوضح الجداول (5-4)، (6-4)، (7-4)، (8-4) أنشطة رصد الالتزام لمصادر التلوث التي ورد ذكرها والأكثر شيوعا.

جدول (5-4): رصد الالتزام بالنسبة لتلوث الهواء.

طريقة التشغيل	معدل الرصد	طريقة الرصد	المتغيرات التي ينبعي رصدها	مصادر التلوث الرئيسية
استثنائي	عادي			
	مرة أسبوعياً	تحليل غازات العادم	أكسيد الكبريت، أول أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبرون، الجسيمات، المعادن الثقيلة	المداخن
	مرة أسبوعياً	تحليل الهواء المحيط	الواد العضوية الطيارة	خزانات الوقود

جدول (4-6): رصد الالتزام بالنسبة لمياه الصرف الصناعي.

طريقة التشغيل		معدل الرصد	طريقة الرصد	المتغيرات التي ينبعى رصدها	مصادر التلوث الرئيسي
استثنائي	عادى				
		متواصل	مقياس التدفق	معدل التقوير	
		مرة / شهر	التحاليل الكيميائية	المواد الصلبة الذائبة الكلية في مياه التقوير والزبوات	التقوير

جدول (4-7): رصد الالتزام بالنسبة لبيئة العمل.

طريقة التشغيل		معدل الرصد	طريقة الرصد	المتغيرات التي ينبعى رصدها	مصادر التلوث الرئيسي
استثنائي	عادى				
			جهاز قياس الضوضاء		النفط
			مزدوج حراري	درجة الحرارة	
			جهاز قياس الضوضاء	الضوضاء	موتور дизيل
			جهاز قياس الضوضاء	الضوضاء	التوربين الغازى

جدول (4-8): رصد الالتزام بالنسبة للمخلفات الصلبة.

طريقة التخلص	طريقة التشغيل		الكمية	نوع المخلفات	مصدر التلوث
	استثنائي	عادى			
مقالب المخلفات (dumping sites)				الحمة	أجهزة تنقية المياه
مقالب المخلفات				الحمة	الميسرات
البيع			بلاستيك	حاويات المولد الكيماوية الفارغة	

7-4 استخدام مخرجات الرصد الذاتي

ينتج عن تنفيذ خطة الرصد الذاتي أربعة مخرجات رئيسية، وهي:

- معلومات وبيانات عن المنشأة.

- إعداد السجل البيئي وفقاً لمتطلبات القانون.

- التقارير التي توضح نتائج الرصد الذاتي، وتصف المشكلات المرتبطة بتطبيق إجراءات الرصد.

- المقارنة الارتجاعية واتخاذ القرار.

1 - أساليب تلخيص وعرض البيانات

بعد تسجيل المعلومات الخاصة بعمليات التشغيل والمعلومات البيئية، التي تم التوصل إليها خلال الرصد، في سجل قاعدة البيانات من أفضل أساليب التعامل مع مخرجات عملية الرصد الذاتي. ويمكن استخدام نتائج الرصد في إجراء المقارنات ولتقييم وإدارة الأداء كالتالي:

- مقارنة معدل انبعاث الملوثات بمعدلات الإنتاج.

- مقارنة معدل تولد المخلفات الصلبة بمعدلات الإنتاج.

- مقارنة معدل استهلاك الطاقة والمواد الخام بمعدلات الإنتاج.

- مقارنة التأثيرات البيئية على الأوساط المستقبلة بالإنتاج أو بحساسية هذه الأوساط.

- تقييم الكفاءة الإجمالية لمصادر العملية الإنتاجية؛ أي مقارنة الإنتاج بالدخلات، أو المواد الخام والطاقة بالمخرجات من ملوثات ومخلفات.

وستستخدم تقنيات متعددة لتفسير نتائج الرصد (مثل: التحليل الإحصائي، اختصار محددات التشغيل إلى المحددات العادلة عند رصد الانبعاثات الغازية والتربات النفطية ...).

2- السجل البيئي

يتضمن السجل البيئي بيانات الرصد ذات الصلة بالالتزام فقط. ويجب إعداد تقرير يتضمن وصف تفنيات القياس، التحاليل المتبعة، موقع أخذ العينات والقياسات، ومن الممكن أن تطلب الجهات المعنية التفتيش على معدات القياس للتأكد من سلامتها والتفتيش على سجلات صيانتها. ويحق للمفتشين كذلك مراجعة إجراءات أخذ العينات، ومراجعة مصداقية وكفاية البيانات التي تقدمها المنشأة. ويمكن لتقدير الالتزام، إجراء مقارنة رقمية بسيطة، أو مقارنة إحصائية بين القياسات وحدود النقاوة والقيم الحدية.

وفقاً للقانون 4 لسنة 1994، ينبغي تسجيل بيانات الرصد الذاتي للالتزام والاحتفاظ بسجلاتها لمدة لا تقل عن 10 سنوات.

3- إعداد التقارير

ينبغي أن تتضمن خطة الرصد الذاتي وصفاً لشكل التقرير، الذي يعد عن الرصد الذاتي ومحوياته وأهدافه، وتقرير الرصد الذاتي هو بمثابة عرض منظم لنتائج إجراءات الرصد لفترة زمنية محددة. ويتم إعداد تقرير الرصد الذاتي سنوياً ليتضمن كافة بيانات العام المنصرم، أما في حالات مصادر التلوث الشديد، فيتم إعداد تقارير الرصد الذاتي عنها على فترات زمنية أقصر. ويتضمن التقرير بيانات عن حالة التشغيل والمعدات وموقع نقاط الرصد.

تقدم التقارير للجهات التالية:

- التقارير الداخلية تقدم لإدارة المنشأة؛ بهدف رفع الوعي البيئي لدى العاملين بها.
- وهي تتضمن عرضاً للمشكلات التي واجهت القائمين على تنفيذ خطة الرصد، للاستفادة منها عند إتخاذ القرار.
- تقدم التقارير الخارجية للجهات المعنية من خلال بيانات السجل البيئي.

4- المراجعة الداخلية للنتائج

تراجع بيانات الرصد الذاتي بانتظام مع الأهداف الموضوعة ضمن برنامج الرصد للتأكد من تحقيقها.

5- المقارنة الارجاعية وإتخاذ القرار

يجب أن تشمل المقارنة الارجاعية لتقدير الالتزام في ضوء نتائج الرصد الأطراف المشاركة كافة في أنشطة الرصد الذاتي، وعلى المشاركين القيام باتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة التي تضمن تصحيح الأوضاع قبل حلول موعد برنامج الرصد الذاتي.

كما تشمل المقارنة الارجاعية كافة عناصر برنامج الرصد، مثل: عمليات التشغيل والتحكم في الجودة والصيانة والإدارة البيئية والسلامة المهنية. ويتم تحديد متطلبات التطوير للمرحلة المقبلة وتاريخ محدد لتنفيذها.

أما بالنسبة لعناصر الإنتاج التي ثبتت إجراءات الرصد التزامها بالقوانين واللوائح البيئية، فيمكن تخفيض معدلات إجراءات رصدها بهدف توجيه موارد الرصد للتركيز على العناصر، التي تتطلب إجراءات أكثر دقة في الرصد مثل حالات الالتزام الحرجة أو حالات عدم الالتزام.

6- استخدام مخرجات الرصد الذاتي في العلاقات العامة

تقدم معلومات وبيانات الرصد بعد وضعها في صورتها النهائية إلى الجهات المعنية، مثل: الهيئات القومية والدولية وجهات البحث والإحصاء، والمواطنين ووسائل الإعلام.

وتشتمل بيانات الرصد لأغراض البحث والتخطيط على المستوى القومي والأغراض الإحصائية وعمليات التقييم بواسطة هيئات القومية ووسائل الإعلام.

الفصل الخامس

الاحتياطات العامة في مكافحة التلوث بالنفط

1-5 احتياطات تسرب النفط

من البحث يمكننا استخلاص أهمية نظام الرصد الذاتي في إدارة المخاطر الهندسية وأهميتها في الإدارة البيئية في المشروعات المختلفة؛ خاصة في قطاع النفط، وأهمها:

- 1- يجب أن تقوم معظم المنشآت الصناعية، وخاصة المتعاملة مع النفط حالياً برصد عمليات التشغيل، ورصد عمليات التخلص من النفايات كإحدى أنظمة الإدارة البيئية الحديثة.
- 2- ينبغي قبل القيام بإجراءات الرصد تحديد موقع أخذ العينات والقياسات والجداول الزمنية الخاصة بتنفيذ خطة الرصد.
- 3- يجب إعطاء الأولوية للمتغيرات التي تحدد مدى التزام المنشأة بالقوانين البيئية، ويمكن إعداد جدول لوصف أنشطة رصد عمليات التشغيل ورصد الالتزام.
- 4- يجب تحديد موقع نقاط الرصد الذاتي بدقة لكل حالة على حدٍ، ويعتمد تحديد نقاط الصرف على سعة الوحدة وأنواع الوقود المستخدم والملوثات الناجمة عن عملية التشغيل.
- 5- بعد تسجيل المعلومات الخاصة بعمليات التشغيل والمعلومات البيئية، التي تم التوصل إليها خلال الرصد، في سجل قاعدة البيانات من أفضل أساليب التعامل مع مخرجات عملية الرصد الذاتي، ويمكن استخدام نتائج الرصد في إجراء المقارنات ولتقييم وإدارة الأداء.

6- ينبغي أن تتضمن خطة الرصد الذاتي وصفاً لشكل التقرير الذي يعد عن الرصد الذاتي ومحفوياته وأهدافه. وتقرير الرصد الذاتي هو بمثابة عرض منظم لنتائج إجراءات الرصد لفترة زمنية محددة.

7- يجب أن تشمل المقارنة الارتجاعية لتقدير الالتزام في ضوء نتائج الرصد الأطراف المشاركة كافة في أنشطة الرصد الذاتي، وعلى المشاركين القيام باتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة، التي تتضمن تصحيح الأوضاع.

8- تقدم معلومات وبيانات الرصد بعد وضعها في صورتها النهائية إلى الجهات المعنية، مثل: الهيئات القومية والدولية وجهات البحث والإحصاء، والمواطنين ووسائل الإعلام.

9- يجب تعليم نظام الرصد الذاتي وسن القوانين لتطبيقه في المنشآت الصناعية المختلفة كنظام مكمل وجامع لعمليتي التفتيش والرصد الذاتي.

2-5 خطة الطوارئ

أن أهم عناصر نجاح خطة الطوارئ بصفة عامة هي:

1- المعدات والتجهيزات المستخدمة.

2- مستوى كفاءة الأطقم والأفراد المسؤولين في كل من:

- اتخاذ القرار.

- تنفيذ عمليات المكافحة.

- المتابعة والتحليل أثناء وبعد العمليات.

3- توفير مراجع لتوعية جميع العاملين.

4- تدريب فوري للمتطوعين في مكافحة حوادث التلوث النفطي.

3- الاحتياطات العامة الواجب اتباعها

1- مكافحة التلوث البحري بالزيت على اختلاف أسبابه وأنواعه.

2- مكافحة الحرائق على الناقلات ضروري حيث إنها تعد واحدة من أهم أسباب التسرب.

3- عمليات الإنقاذ البحري لأنه يعد واحداً من العوامل التي يجب وضعها في الأولوية.

4- عمليات تدريب الأفراد على جميع أعمال المكافحة بالبحر.

4-5 احتياطات الأمان والسلامة الواجب توافرها في الناقلات

يجب أن تزود هذه الوحدة بوسائل تأمين ضد الاشتعال والانفجار كذلك من زيادة الضغط أو مخاطر زيادة التفريغ والخلخلة. وطبقاً للمعايير العالمية، يتم تأمين وحدة تداول النفط بعدة طرق وهي:

(1) يجب ألا تزيد نسبة الأكسجين في وحدة المعالجة، وفي صهريج الناقلة، وفي الوحدات عن 8% قبل بداية الشحن.

(2) يجب قياس نسبة الأكسجين أثناء عملية الشحن، ويتم إيقاف الشحن فوراً في حالة زيادة نسبة الأكسجين عن 9%.

(3) يجب أن يتم ضبط التشغيل في وحدة معالجة الغاز عند ضغط موجب، لا يقل عن 0.5 رطل / البوصة المربعة مقاس؛ حتى لا يحدث سحب الهواء المحيط في حالة انخفاض الضغط.

(4) يجب تركيب مانع شرر على فتحات التصريف.

(5) يجب أن تصنع ضواغط الغازات؛ بحيث لا تحتوى على أجزاء معدنية في المروحة أو جسم الضاغط مع تركيب وسيلة إنذار، توضح أي عطل في مانع التسرب، مع تزويده بوسيلة إيقاف في حالة حدوث تلف بأى جزء منه أو لمانع التسرب.

(6) يجب عزل وحدة المعالجة عن صهريج الناقلة بواسطة مانع للموجات الانفجارية.

(7) يجب أن تزود وحدة المعالجة بمبيعات لقياس الضغط والتفريغ وصممات للتحكم فيها، مع إعطاء إنذار في حالة انخفاض الضغط أو ارتفاعه.

(8) يجب أن تزود الوحدة بـصمامات أمان، تعمل عند ارتفاع الضغط وأخرى تعمل عند انخفاضه.

(9) جميع صمامات التحكم تعمل بحيث تعمل بطريقة آمنة عند التوقف.

(10) يجب تركيب صمام أمان من النوع Rupture disc على الناقلة، وبعد مانع الشرر الانفجاري لتصريف الموجة الانفجارية في حالة حوادث الانفجار (لا قدر الله).

(11) يجب أن تتوقف وحدة المعالجة أتوماتيكيا في حالة عمل أي صمام من صمامات الأمان، مع إعطاء بيان لموقع العطل.

5- التجهيزات الموجودة على الناقلات

1- مهبط للطائرة الهليوكونبتر لاستخدامها في أعمال المكافحة، وفي السيطرة والإنقاذ.

2- مستشفى كامل بما فيه من غرفة عمليات كاملة.

3- طلمبات قوية للغاية لمكافحة الحرائق قدرة 2800 حصان.

4- خزانات مادة رغوية لمكافحة الحرائق.

5- خزانات للمشتقات Dispersant وأنزوع للرش.

6- مستودعات لاستقبال الخام المنزوح من البحر حمولة 820 متراً مكعباً .
7- كاشطات عائمة وثابتة.

8- حواجز مطاطية "Booms" طول 1000 متر.

9- طلمبات لنقل الزيت وإعادة ضخه.

10- لنشات لفرد الحواجز.

6- التزامات الناقلات

1- استخراج كافة التصاريح الخاصة بدخول وخروج طاقم السفينة، من وإلى الميناء، عن طريق التوكيل المختص.

- 2- عند وقوع حادث تلوث بمنطقة العمل، تقوم السفينة بأعمال المكافحة في خلال ساعة من طلبها وبالتالي التكاليف الفعلية.
- 3- لدى حدوث حادث ناتج عن إحدى الناقلات أو بسبب إحدى الناقلات، تقوم السفينة بأعمال المكافحة وبتكليف من الشركة المسئولة؛ حيث يتم تحويل هذه التكلفة على المتسبب.
- 4- عمليات المساعدة أو الإنقاذ لوحدات الطوارئ أو الوحدات التابعة لمقاول الشركة المسئولة تم مجاناً، أما العمليات التي تم للغير ف تكون لصالح السفينة.
- 5- وضع برامج تدريب لأفراد طاقم السفينة والقائمين على الإنقاذ.
- 6- جميع الزيوت التي يتم كشطها في منطقة العمل، يتم إعادةتها إلى المعامل المركزية.

7-5 حماية البيئة البحرية

نوصي بال النقاط التالية لحماية البيئة البحرية للسواحل:

- 1- عمل مسح على طول الساحل لمعرفة مدى التلوث بالنفط، ومن ثم عمل خطط لمعالجة ومراقبة وحماية، ومعرفة مدى تأثير النفط على البيئة النباتية والأحياء البحرية.
- 2- تدريب أفراد ذوي الكفاءة للعمل في الحقل على طرق مكافحة التلوث.
- 3- عمل خطط طارئة تكون ضرورية للتعامل مع التسرب المفاجئ، الذي ربما يحدث قرب شواطئنا ووسائل مكافحة التلوث النفطي في البيئة البحرية.
- 4- تزويد الموانئ وكذلك منصات تصدير النفط بالأجهزة الضرورية، وعمل معمل أو معامل مجهزة بكل المعدات.
- 5- تنفيذ القوانين المحلية والدولية والمتعلقة بحماية البيئة البحرية في الفقرة السادسة؛ حيث إن الحكومة تقدم التسهيلات للسفن في الموانئ الرئيسية، وهذا بالمقابل يوجب على البوارخ الالتزام بحماية البيئة البحرية بشكل

عام، والتقييد بالقوانين المحلية والاتفاques الدولية في مجال حماية البيئة البحرية أو التعرض إلى غرامات مالية وعقوبات.

6- تشكيل بنك معلومات ذات تواصل، مع دول الجوار العربي والإقليمي في مجال التجارب وتبادل الخبرات لحماية البيئة البحرية.

7- استعمال نظام متتكامل للإنذار المبكر للوقاية من التلوث بشكل عام.

8- الوقاية المحلية من المعالجات الكيميائية، وكذلك الإقلال من خطورة سميتها.

9- وجود برنامج مراقبة مستمرة للساحل، وضرورة الحصول على تصاريح خاصة لإلقاء النفايات النفطية، مع وجوب إعلام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بكافة هذه الأذونات.

10- بذل كل جهد ممكن لوقف انتقال البقعة النفطية إلى البحر وانتشارها، حيث قد تضرر بالبيئة وتزداد صعوبة إزالتها.

11- يجب أن تستخدم السلطات الوسائل الميكانيكية في إزالة البقعة، وليس المواد الكيماوية والمذيبات، التي من شأنها زيادة تلوث المياه التي تصب في البحر حيث قد تضرر بالحياة البحرية.

12- العمل باحترام مع بعض الاتفاques لحماية البيئة البحرية في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، تم الموافقة عام 1982 ستة من دول المنطقة على الاتفاقية الإقليمية لحماية بيئه البحر الأحمر وخليج عدن، وعلى بروتوكول مكافحة التلوث بالنفط، وفي عام 1995 أُعلن عن قيام الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئه البحر الأحمر وخليج عدن، وفي عام 1998 تم التوقيع على وثيقة لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأحمر وخليج عدن.

خاتمة

نرجو أن تكون هذه الدراسة نافعة لأمتنا العربية؛ حيث إنها بحكم موقعها الجغرافي وثرواتها النفطية الطبيعية تعد من أكثر مناطق العالم تعرضًا لخطر التلوث النفطي، كما نأمل أن تكون الدراسة هي نواة لحماية بيئتنا العربية وثرواتنا البشرية والطبيعية من أخطار التلوث؛ مما يؤدي بدوره في النهاية إلى حماية الثروات النفطية والطبيعية في الوطن العربي.

المراجع

- 1- د- توفيق محمد قاسم "البترول والحضارة" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (1999).
- 2- د- بيوار خنسي "البترول- أهميته، مخاطرها، تحدياته" هولندا، 2005م.
- 3- عادل الغمرى، رئيس مجلس إدارة شركة السويس لتصنيع البترول، المؤتمر العام الأول لحماية البيئة، ورقة بحثية "البترول وخيرة شركة السويس لتصنيع البترول في هذا المجال" محافظة السويس يوليو 2006م.
- 4- د- محمد توفيق سعودي، مدرس القانون التجارى كلية الشرطة "التلوث البحري، ومدى مسؤولية صاحب السفينة عنه"، الامين للنشر والتوزيع.
www.al-yamen.org/vbrshowthread.php -5
- 6- مذكرة رقم 30 لسنة 2006 بشأن حماية البيئة من التلوث.
- 7- عبد المنعم شهاب "بقعة النفط وأساليب مكافحتها" الإسكندرية 1991م.
- 8- د- مدلى على مدنى، ورقة بحثية "أثر التلوث البيئي على الثروة السمكية فى منطقة القناة وخليج السويس" الإدارية العامة للبحوث والدراسات، مارس 2003م.
- 9- الجريدة، تحقیقات "التلوث النفطي فی المنطقة العربية"
www.aljaredah.com/paper
- 10- التلوث البحري فی المنطقة العربية
www.yabeyrouth.com/pages/indix3594.htm
- 11- د- محجوب عمر، دراسة حول التلوث النفطي للمياه "نافلات النفط مسامير في نعش البيئة" إشراف الهيئة العامة للبيئة، ديسمبر 2002م.
- 12- فرج عبد العزيز " تلوث البيئة بالمخلفات الصناعية" مجلة البترول، العدد السادس، مطابع الإهرام التجارية، القاهرة، يونيو 1993م.
- 13- د- حامد السنباوي وآخرون "مبادئ هندسة التعدين والبترول" القاهرة، 1981م.

.www.greenline.com.ku/reports -14

15- تقرير إدارة الرقابة على البيئة بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة،
صحيفة 26 سبتمبر ، 2002م.

16- الأزمة اللبنانية "لبنان يواجه أزمة بيئية نتيجة تسرب النفط"
www.News.bbs.co.uk/Arabic/news/newsied/5234114.stm

17- أخبار البيئة "حادثة السويس" www.4eco.com/2004/22/84.htm

18- د- أنس بن فيصل الحجي، أكاديمي وخير في شؤون النفط، ورقة بحثية
"مستقبل أسعار النفط بين نظريتين" 26-81427هـ.

19- د- جمال الدين حواش" سيناريو الأزمات والکوارث بين النظرية
والتطبيق، يناير 1999م.

20- د- محمد رشاد الحملاوي، د- السيد محمود سماحة "إدارة الأزمات"
مطبع الدار الهندسية، 2002م.

21- د- إسماعيل أحمد ناجي، مستشار المخاطر، ورقة بحثية "خطة
الطوارئ.

22- دليل الرصد الذاتي لوحدات توليد الطاقة، مايو، 2002م.

23- مسودة "دليل استرشادي" أنس وإجراءات تقييم أحmal التلوث، فبراير،
2004م.

24- دليل الرصد الذاتي لمحطات معالجة الصرف الصناعي، مايو، 2002م.

25- دليل الرصد الذاتي "جهاز شئون البيئة للتفتيش والرصد الذاتي"
(EEAA)، 2002م.